الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأحد 18 جوان 2017

النهار

طلبة، أساتذة وموظفو القطاع يعلنون عن تأسيس تنسيقية وطنية لمكافحة العنف في الجامعة

1000 حالة عنف جسدي تسجل بالحرم الجامعي سنويا

أعلن ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي، عن تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، وذلك في إطار مبادرة وطنية مفتوحة لكل الهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع.

ووقعت النقابات المتمثلة في الاتحاد العام الطلابي الحر والمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي واتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام، على «ميثاق الشرف الجامعي» الذي يعتبر الإطار المرجعي للتنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي.

وكشف المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، أمس، خلال مداخلة له بمنتدى يومية «الحوار» حول موضوع «العنف في الجامعة الجزائرية.. الدوافع، الآثار وكيفية المعالجة»، أن التنسيقية الوطنية هي «مبادرة لمحاربة العنف» بكل أشكاله داخل الحرم الجامعي، حيث تتعاون نقابات الأساتذة والطلبة والموظفون لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية، في إطار موحّد.

وقال ميلاط الذي سيتولى رئاسة التنسيقية، إنه سيتم إنشاء فروع على مستوى كل جامعات الوطن، بهدف القيام بالدور التوعوي إلى جانب رصد حالات العنف بكل أشكاله ومحاولة التدخل، موجها الدعوة إلى الإدارة لتكون ضلعا رابعا في المبادرة التي سيتم فتحها لمختلف النقابات والهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع. وأوضح أن التنظيم الجديد سيضطلع بمهمة إعداد أرقام دقيقة حول حالات العنف الجسدي واللفظي، مؤكدا غياب أرقام رسمية عن العنف في الجامعة، كاشفا أن الأرقام غير الرسمية تسجل 3 حالات عنف جسدي يوميا، أي حوالي ألف حالة سنويا. من جهته، أكد الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي، أن ميثاق الشرف الجامعي سيتم توزيعه على مختلف المؤسسات الجامعية قصد إثرائه من طرف مكونات الأسرة الجامعية والخبراء، معتبرا المبادرة الثلاثية محاولة لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها وتدارك الاختلالات في التسيق بين مكوناتها.

وفي تفصيلهم لأسباب انتشار العنف في الوسط الجامعي، اتفق غالبية المتدخلين على ضعف التواصل المؤسساتي داخل الجامعة، وتأثير المحيط الداخلي والخارجي على الطالب وغياب الضوابط لمحاربة الظاهرة والاكتظاظ الكبير، الذي يمثله 2 مليون طالب سيلتحقون بمقاعد الدراسة خلال الدخول الجامعي المقبل، وما يصحبه من تلاعب في عملية التوجيه والتحويلات، كما وجه ممثلو نقابات الأساتذة والموظفين أصابع الاتهام للإدارة بتحملها «النسبة الأكبر من مسؤولية انتشار العنف».

وفيما التزم أصحاب المبادرة بالتنسيق الميداني من أجل إيجاد حلول لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، اقترح الخبير الاستشرافي والوزير السابق بشير مصيطفى، القيام بإصلاحات جوهرية في قطاع التعليم العالي، وإعادة النظر في نظام التقييم وكذا تنصيب خلايا اليقظة في الجامعات مع التطبيق الصارم لصيغ الردع القانوني.

راضية.ش

الديوان الوطني للخدمات الجامعية يتهم صاحب شركة بتزوير فواتير بقيمة 4 ملايير سنتيم

علمت «النهار» من مصادر جد موثوقة، أن الديوان الوطني للخدمات الجامعية، رسّم شكوى مصحوبة بادّعاء مدني لدى عميد قضاة التحقيق بمحكمة تيبازة بتاريخ 26/ 3/ 2017، ضد صاحب شركة للتجارة المتعددة، يتهمه فيها بالتزوير واستعمال المزور في محررات محاسباتية رسمية التي طالت 6 فواتير بقيمة 4 ملايير سنتيم.

تفاصيل القضية حسب المعلومات المتوفرة لدى «النهار»، تعود إلى ترسيم المتهم في قضية الحال لشكوى ضد الشاكي لدى المحكمة الإدارية بالجزائر للمطالبة بقيمة الفواتير محل النزاع التي طعن فيها الديوان الوطني للخدمات الجامعية بأنها غير صحيحة ومزورة، الأمر الذي جعلهم يقومون بترسيم شكوى مصحوبة بادّعاء مدني أمام عميد قضاة التحقيق بمحكمة تيبازة يتهمونه فيها بالتزوير واستعمال المزور في محررات محاسباتية رسمية، وخلال التحريات أكد الديوان الوطني للخدمات الجامعية أن سندات الطلبية المتعلقة بالفواتير محل النزاع هي سندات رسمية مقيدة في سجل وأنه بالرجوع إلى الأرشيف تبين أن فواتير الطلبيات تخص أشخاص آخرين ماعدا فاتورة واحدة، والتي تم تسديد كافة مستحقاتها المالية، كما بينت التحريات أن أختام الإقامات الجامعية المتعلقة بكل من إقامة «الروفوال» برويسو وحيدرة وسط ودالي إبراهيم لا تتطبق وأختام فواتير المتهم التي كانت مختومة بختم آداء الخدمة، وهو ختم يختلف تماما من حيث الشكل والحجم مع الختم المعتمد لدى إدارة الإقامة، ومواصلة للتحريات، تبين أن المتهم لم يسبق له وأن تعامل مع إدارة الإقامة ولم تربطه أي علاقة تعاقدية مهما كانت طبيعتها، كما أنه وبعد الاطلاع على قائمة الديون العالقة فإنها تخلو من المشتكى منه، ولم يتم الإشارة إلى أي فاتورة تخص المشتكى منه في محضر تبادل المهام بين المديرين المتعاقبين على تسيير الإقامة.

فايزة.ع

طالب في طب الأسنان يمثل الجزائر في جائزة حفظ القرآن

رشّحت هيئة الإقراء والتأهيل التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الطالب في تخصص طب الأسنان، عبد الله عريبي، من ولاية سطيف، لتمثيل الجزائر في جائزة الجزائر الدولية لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره التي ستنعقد بين 17 و21 جوان الجاري بالجزائر العاصمة.

ويزاول عبد الله عريبي، المولود في سنة 1992، والذي سبق له أن نال المرتبة الأولى في جائزة القرآن الدولية للقرآن الكريم، يزاول دراسته في السنة السادسة جامعي تخصص طب الأسنان، وسبق له أن مثّل الجزائر في مسابقات دولية للقرآن الكريم في المملكة الأردنية ودولة السودان ودبي بالإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر والمملكة العربية السعودية ودولة كرواتيا و لبنان، حيث نال رتبا متقدمّة شرّفته وشرّفت الجزائر.

النهار الجديد
يومية إخبارية وطنية

تخرج أزيد من 2800 طالب في جامعة أدرار

أقامت جامعة أحمد دراية بأدرار، حفلا ختاميا تكريميا على شرف الطلبة المتفوقين والمتخرجين من مختلف الكليات، بحضور الأسرة الجامعية والسلطات المحلية العسكرية منها والمدنية. حيث قدم مدير الجامعة تقريرا مفصلا عن أهم وأبرز الأنشطة التي تم تنظيمها خلال الموسم الجامعي2016 /2017، كالملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية والملتقيات التكوينية والندوات العلمية. مشيرا إلى توقيع عدة اتفاقيات مع جهات أجنبية ووطنية وحتى محلية. مبرزا أهمية توفير السكن للأساتذة. حيث تم توزيع 110 مسكن من أجل الحفاظ على استقرار الأطر الجامعية. هذا وبلغ عدد المتخرجين هذا الموسم 2816 طالب موزعين على أطوار التعليم العالي الثلاثة. من بينهم 1403 طالبا في الليسانس و1380 في الماستر و15 في الماجستير و8 في الدكتوراه. من بينهم 4 دكتوراه «أل أم دي». من مجموع 10427 طالب من بينهم 94 طالبا إفريقيا وعربيا من الصحراء الغربية وفلسطين وتشاد وبوركينافاسو وموريتانيا ومالي.

ب. العربي

استرجاع مسروقات من إقامة جامعية للبنات بحوزة مسبوقين في خنشلة

تمكنت مصالح الشرطة القضائية للأمن الحضري الثالث في خنشلة، ليلة أول أمس، من استرجاع مسروقات بحوزة مسبوقين في عمليات سطو، يبلغان من العمر 17 و18 سنة، استهدفت إحدى غرف الإقامة الجامعية للبنات في حي «موسى» عند المخرج الغربي لمدينة خنشلة، ومباشرة بعد عملية بحث وتحر، أسفرت في ظرف قياسي عن توقيف المشتبه فيهما قبل إخضاعهما للتحقيق، حيث اعترفا بجرمهما. وتمثلت المسروقات في هواتف نقالة خاصة بالمقيمات، ومبالغ مالية وأغراض نسوية خاصة وتجهيزات إلكترونية محمولة، ليتم تقديمهما أمام وكيل الجمهورية بمحكمة خنشلة، الذي أمر بإيداعهما الحبس المؤقت على ذمة استكمال التحقيق في قضايا مماثلة، عن تهم تكوين جماعة أشرار والسرقة الموصوفة المقترنة بظرف الليل والتعدد والتسلق والتحطيم.

عمر عامري

الشروق اليومي
إخبار بوطنية

الشروق تنشر تفاصيل الإجراء الجديد

حجار يلغي التعليمة الخاصة بتحسين المستوى بالخارج

تعديل قائمة المستفيدين من التربصات للخارج وإدراج مستخدمي الإدارة المركزية

إلهام بوثلجي

أصدرت وزارة التعليم العالي، تعليمة ثانية ألغت بموجبها التعليمة الحاملة لرقم1 المؤرخة في 5 أفريل 2017، والتي تتعلق بتحسين المستوى بالخارج، حيث تم تعديل قائمة المستفيدين منها لتشمل المستخدمين الإداريين والتقنيين في الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الوصاية، فضلا عن الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراة.

قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار بإدخال تعديلات في التعليمة الخاصة بالمنح قصيرة المدى، وهذا بعد الجدل الواسع التي أثارته هذه الأخيرة، بسبب إقصاء مستخدمي الإدارة في المؤسسات التابعة لوصاية وزارة البحث العلمي من تربصات تحسين المستوى في الخارج، ماجعلتهم يحتجون ويراسلون الوزارة للعدول عن القرار، وبناء عليه أصدر الوزير حجار بتاريخ 14 جوان 2017 تعليمة رقم 2 المعدلة للتعليمة السابقة، والتي تهدف إلى تحديد معايير الانتقاء للقبول في برنامج تحسين المستوى بالخارج لمدة تقل أو تساوي 6 أشهر.

وحسب التعليمة رقم 2 التي تحصلت الشروق على نسخة منها، فالتكوين قصير مدى تم حصره في ثلاثة أنواع، الأولى تتعلق بتربصات تحسين المستوى بالخارج، أما الثانية فتخص الإقامة العلمية قصيرة المدى ذات المستوى العالي التي تتراوح مدتها مابين 7 و15 يوما، فيما تخص الثالثة المشاركة في التظاهرات العلمية التي لا يتجاوز مدتها 7 أيام. وأضافت الوزارة لقائمة المعنيين بالتربصات تحسين المستوى بالخارج، المستخدمين الإداريين والتقنيين في الإدارة المركزية والمؤسسات تحت وصاية وزارة التعليم العالي، الحاصلين على شهادة جامعية على الأقل، ويتعلق الأمر بكل من المستخدمين التقنيين والمهندسين والتقنيين السامين، والمستخدمين الآخرين الذين هم في حاجة لتحيين المعارف والتكيف مع التجهيزات الجديدة أو طرائق العمل الجديدة، بالإضافة إلى المستخدمين العاملين على مستوى إتخاذ القرار الذين يمكنهم بطلب من الوصاية الاستفادة من تربص لتحسين المستوى.

واشترطت الوزارة حسب مصادر "الشروق"، على مستخدمي الإدارة للاستفادة من تربصات تحسين المستوى بالخارج تقديم ملف يحوي مشروع عمل تحدد فيه الأهداف والمنهجية والتأثيرات المنتظرة، موقع من طرف مجلس مديرية المؤسسة الجامعية أو البحثية أو من طرف المصالح المؤهلة للإدارة المركزية، مع تحديد مؤسسة الاستقبال في الخارج ومدة الإقامة وفترة إجراء التربص. كما ألزمت المستفيدين تقديم ملف كامل بعد العودة من التربص، فيه تقرير تربص مؤشر عليه من طرف الهيئة التي يجري فيها التربص، ويتضمن أهداف التربص ومكان الإقامة وفترتها، مع ذكر الأشخاص المتعامل معهم، والتجارب المجسدة المحتملة وغيرها من الأعمال المنجزة، فضلا عن النتائج المحققة من مقالات ومداخلات، ومدى التقدم في الأطروحة والتعهد المحتمل بالمناقشة. وأبقى وزير التعليم العالي على نفس شروط التعليمة رقم1 الخاصة باستفادة طلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين الجامعيين، والأساتذة الباحثين الاستشفائيين من تربص تحسين المستوى والإقامة العلمية قصيرة المدى، بالإضافة للمشاركة في التظاهرات العلمية الدولية.

تأسيس تنسيقية وطنية لمكافحة العنف في الجامعة

أعلن ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي، أمس، عن تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، ضمن مبادرة وطنية مفتوحة لكل الهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع. وكشف المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، الذي تم تعيينه كرئيس للتنسيقية السالفة الذكر، أمس، في اتصال بـ "الشروق"، أن التنسيقية الوطنية هي مبادرة لمحاربة العنف بكل أشكاله داخل الحرم الجامعي، حيث تتعاون نقابات الأساتذة والطلبة والموظفين لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية في إطار موحد، مضيفا أن التنظيم الجديد سيضطلع بمهمة إعداد أرقام دقيقة حول حالات العنف الجسدي واللفظي، كاشفا أن الأرقام غير الرسمية تسجل 3 حالات عنف جسدي يوميا أي حوالي ألف حالة سنويا. وقال ميلاط، أنه سيتم إنشاء فروع على مستوى كل جامعات الوطن بهدف القيام بالدور التوعوي إلى جانب رصد حالات العنف بكل أشكاله ومحاولة التدخل. ■ آمال. ع

الصوت الآخر
إخبارية وطنية
Al Sawt Al Akhar

اختفاء غامض لطالب بكلية الطب بوهران

أثار اختفاء طالب بكلية الطب، زوبعة بوهران منذ الأحد المنصرم، حيث لم تعثر عائلته عليه منذ الأحد الماضي، وفتحت مصالح الدرك بالسانية تحقيقا في ملابسات الاختفاء للطالب (ب ت عماد) المنحدر من منطقة زمورة بولاية غليزان، إذ ما تزال ظروف عدم عودته غامضة كونه لا يعاني مشاكل مع العائلة التي صارت تشك في الاختفاء المشبوه لابنهم الغائب خاصة أن الامتحانات انتهت والإقامات الجامعية أغلقت.

محمد/ب

الصوت الآخر
إخبارية وطنية
Al Sawt Al Akhar

نقابات تدق ناقوس خطر تفاقم الظاهرة داخل الجامعات

ميلاد تنسيقيه وطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي

هتيحة قردوف

دقت العديد من نقابات التعليم العالي والبحث العلمي ناقوس الخطر بسبب تفاقم ظاهرة العنف داخل الحرم الجامعي في الآونة الأخيرة والتي أدت إلى وفيات في بعض الحالات، معلنة عن ميلاد التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف داخل الوسط الجامعي تضم نقابة الموظفين والأساتذة والطلبة، تتكفل بالتوعية بخطورة الظاهرة واستفحالها في مختلف جامعات الوطن.أكد عبد الحفيظ ميلاط، المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي، الأمس خلال ندوة صحفية في منتدى جريدة الحوار تفاقم ظاهرة العنف داخل الجامعات في السنوات الأخيرة، مؤكدا أن الظاهرة لا تقتصر على العنف اللفظي فقط بل تعداه إلى العنف الجسدي أدى في العديد من الحالات إلى الوفاة سواء بين الطلبة او بين الطلبة وأساتذتهم مشيرا في هذا الصدد إلى تلقيهم يوميا شكاوى العنف من قبل الأساتذة ضد طلبتهم.وأوضح أن السبب الرئيسي لانتشار الظاهرة لا يكمن في الطالب و الأستاذ بل في تسلط بعض الأطراف واعتبارهم للجامعة ملكية خاصة، داعيا وزارة التعليم العالي للتدخل في هذا الخصوص.من جهته سليم بن طيبة، رئيس اتحادية التعليم العالي والبحث العلمية، حمل الإدارة مسؤولية إنتشار ظاهرة العنف داخل جامعات الوطن، مشيرا إلى أن العديد من قراراتها و كذا اعتماد المحسوبية في بعض الحالات على غرار التحويلات الجامعية كلها تفتح أبوابا لانتشار العنف، مشددا على ضرورة تطبيق القانون على مستوى القطاع الجامعات ومديرية الخدمات الجامعية، كما أوضح أن كيفية اختيار المسؤولين في المؤسسات الجامعية يخضع لشروط يجب تطبيقها ويجب أن تكون على أساس الكفاءة والشهادة.

في حين أكد صلاح الدين دواجي، الأمين العام للاتحاد الطلابي الحر، أن العنف في الوسط الجامعي أضحى يهدد استقرارها وكذا استقرار الوطن، موضحا أن الظاهرة ليست وليدة اليوم بل نتيجة تراكمات تعيشها الجامعة في غياب العديد من الضوابط، وأن دوافع العنف كثيرة تبدأ من مدخل الحرم الجامعي، حيث يلقى الطالب تعنيفا من طرف العامل الذي لا يمتلك تكوينا وكذا بين علاقة الأستاذ والطالب وغياب الإدارة في أغلب الأحيان.كما أكد أن الجامعة تعيش اختلالات عظيمة تستدعي التنسيق بين مختلف مكونات الأسرة الجامعية والتوقيف عن التزايد بالشريك الاجتماعي، مؤكدا أن النقابات ليست خصم الإدارة وأن أيديها ممدودة للجميع والجامعة تحتاج جميع المكونات، داعيا في هذا السياق إلى استحداث المجالس العليا لتحديد السياسات العامة للقطاعات تتكون من خبراء ومختلف شركاء الأسرة الجامعية يحددون السياسة العامة على المدى القصير المتوسط والبعيد.

من جهته قال الخبير الاقتصادي بشير مصطفى إن مشكلة العنف ليس مشكلة الجامعة فقط بل هي انعكاس للعنف في المجتمع وفي المجتمع السياسي والمدني وغياب الدولة، كما أرجعه أيضا إلى إفلاس المنظومة التربوية الاجتماعية واستعمال مزيج من المناهج شبه متطورة وتقليدية، إضافة إلى تغليب الانتهازية على الأخلاق حيث إن الطالب أصبح يساوم ويستعمل العنف للحصول على نقاط إضافية وحتى على الشهادة وهو سبب تدني المستوى في مختلف الجامعات.

كما أوضح أن هناك مجموعة من الشركاء الاجتماعيين المزيفين الذين وصفهم بـ"الصعاليك" يستعملهم المسؤولين لتصفية حسابات وينصبون على أساس أنهم شركاء اجتماعيين بينما الشركاء الحقيقيون المعتمدون لا يتم استدعاؤهم في مختلف القضايا الهامة، كما يتم استعمالهم لتصفية بعض الحسابات.

النصر
ANNASR

فيما تم الإعلان عن تأسيس أول تنسيقية " ثلاثية " لمحاربة الظاهرة

خبراء يحذرون من عواقب استفحال العنف في الوسط الجامعي

• أكثر من 1000 حالة اعتداء جسدي سنويا داخل الأسرة الجامعية

حذر خبراء وأكاديميون أمس من خطر وعواقب استفحال العنف في الوسط الجامعي، الذي «وصلت نسبه إلى مستويات خطيرة»، الذي تعكسه التقارير المتفرقة والتي تتحدث عن « تسجيل آلاف الحالات سنويا من بينها الرقم الذي أعلنه منسق نقابة « كناس» الذي أشار إلى تسجيل أكثر من 1000 حالة اعتداء جسدي بين مكونات الأسرة الجامعية، دون عد الأشكال الأخرى للعنف التي تسجل يوميا، ودعوا إلى تحرك عاجل للمسؤولين من أجل استعادة مكانة الجامعة وهيبتها، وتم بالمناسبة الإعلان عن تأسيس أول «تنسيقية وطنية لمحاربة العنف داخل الوسط الجامعي».

وفي تدخله خلال ندوة نقاش، أكد الدكتور عبد الحفيظ ميلاط، المنسق الوطني للمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم العلي والبحث العلمي» كناس « أن حوادث العنف بمختلف أنواعه وأشكاله من عنف جسدي وعنف لفظي وعنف فكري وتحرش جنسي ضد الطالبات إلى جانب التسلط الإداري، تسجل يوميا في الجامعات الجزائرية عبر الوطن، وقال « لا يمر يوم إلا وأتلقى تقريرا عن حالة عنف على الأقل من أحد فروع الكناس، وأعطى مثالا في رده على سؤال للنصر بأن حوادث العنف الجسدي وحدها لا تقل عن 1000 حالة سنويا فيما تتعلق آلاف الحالات الأخرى بالتحرش الجنسي الذي تتعرض له الطالبات داخل الحرم الجامعي من مختلف الأطراف، والعنف اللفظي الأكثر انتشارا فضلا عن ظلم الإدارة وتعسفها وقال « إن العديد من الإداريين في الجامعات عادة ما يكونوا سببا في خلق جو مشحون بين الطلبة و الأساتذة، وهو السلوك الذي شدد على ضرورة رفضه. أما البروفيسور بشير مصيطفى، الخبير الاقتصادي والوزير السابق، فأرجع أسباب استفحال العنف في المجتمع الجزائري عامة و في الوسط الجامعي خاصة، إلى» التحولات التي شهدتها البلاد خلال العشريات الماضية، وعلى رأسها التحول السوسيو اقتصادي في الفترة بين 1994 و 1998، عندما تحولت الجزائر – كما قال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي جاء - على حد تعبيره، سريعا وتحت الضغط، مفرزا قيما جديدة تتمثل في قيم « المنفعة» وقيم "المنصب"، وأضاف « إن هذا النوع من العنف يتسبب سنويا في وقوع ما لا يقل عن 1 مليون ضحية في العالم.

كما أرجع مصيطفى أسباب استفحال العنف في الوسط الجامعي إلى « آثار ما تشهده المنظومة التربوية من تفكك»، حيث أصبح الطالب ينتقل من مرحلة ما قبل الجامعة إلى الجامعة متشبعا بالسلوك العنيف.من جهة أخرى ألقى المتحدث بجانب من المسؤولية إلى ما وصفه « عنف الإدارات»، والمؤثرات الخارجية من ثقافية وإعلامية التي يتعرض لها الطلبة ومن بينها الكاميرا الخفية التي تروج للعنف وكذا « ضعف التواصل المؤسساتي داخل الجامعة في ظل انعدام فضاءات اللقاء بين الأستاذ والطالب.كما انتقد مصيطفى بذات المناسبة «نظام التقييم الحالي في الجامعات المبني على العلامة وعنصر المفاجأة في برمجة مواضيع الامتحانات واصفا إياه بالنظام العنفي سيما وانه يتسبب في كثير من الأحيان في البحث عن دور الوساطة في الحصول على العلامة، مسجلا بأن أغلب حوادث العنف تحدث أثناء الامتحانات. كما حمّل المسؤولية في نزوع الطلبة إلى السلوك في الجامعة إلى نظام التوجيه الذي قال أنه يولد الحقد والعنف، عندما يحرم الطالب من حقه في دراسة التخصص الذي يتناسب مع ميوله، شأنه في ذلك شأن « ظلم الإدارة «. ويقترح مصيطفى لمحاربة ظاهرة العنف في الوسط الجامعي إلى « إطلاق دراسة سوسيو تربوية تشمل المدرسة والجامعة مع تنصيب خلايا يقظة بكل جامعة مزودة بثلاث فرق من المتدخلين الخبراء، بحيث يتولى الفريق الأول الجانب الإحصائي و الفريق الثاني بتحليل المعطيات التي يتم جمعها فيما يتولى الفريق الثالث المكون من خبراء التربية والتعليم تقديم التوصيات» كما دعا إلى البدء في إصلاحات جوهرية في المدى البعيد 7+7 وإطلاق حوار سوسيو نفسي في الجامعة من خلال خلق فضاءات للتلاقي والحوار بين الطلبة والأساتذة، فضلا عن دعوته لتفعيل ميثاق أخلاقيات الجامعة مشترطا ان توقع عليه كل الأطراف في الجامعة وتلتزم به لحماية الجامعة من العنف القادم .كما ضمنت مقترحات مصيطفى « تجسير العلاقة بين الجامعة والمحيط الديني لتقوية الوازع الديني للطالب بشكل تفني مدروس»، إلى جانب، إصلاح نظام التقييم وإطلاق نظام التكوين البيداغوجي لهيئات التدريس وتنسيق مناهج التكوين بين ما قبل الجامعة والتكوين الجامعي والتأمين المهني للطالب».

العنف الجامعي نتاج العنف في المجتمعين السياسي والمدني

وفي تدخله في ذات الندوة التي احتضنها منتدى يومية الحوار، قال البروفيسور أحمد رواجعية المختص في علم الاجتماع «إن استفحال العنف في الوسط الجامعي وتحوله إلى ظاهرة مقلقة، هو نتاج للعنف المتفشي في المجتمعين السياسي والمدني».كما حمّل أطرافا تعكير الجو في الجامعة واتهم مسؤولين في مختلف المناصب بتجنيد « صعاليك لخلط الأوراق وزعزعة استقرار الجامعة خدمة لأغراض مشبوهة « كما حمل مسؤولية العنف في الجامعة لمن وصفهم بـ « جيل رديء من الطلبة ممن يتميزون بضحالة الفكر وانحطاط الأخلاق ، لا هم لهم سوى الحصول على الشهادة وبأي طريقة أو أسلوب».

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم خلال ذات اللقاء الإعلان عن مبادرة مشتركة بين «الكناس « والمركزية النقابية ممثلة في الأستاذ سليم بن طيبة الأمين العام لاتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام و صلاح الدين دواجي الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر، تتمثل في الإعلان عن ميلاد « تنسيقية وطنية لمحاربة العنف في الوسط الجامعي»، تتشكل من نقابات الأساتذة والعمال والتنظيمات الطلابية أبقي باب العضوية فيها، مفتوحا.وقد تم بالمناسبة الإعلان عن وضع المبادرة الجديدة، لميثاق شرف خاص بمكافحة ومحاربة العنف في الوسط الجامعي، يدعو إلى التسامح واحترام أنظمة الجامعة وقوانينها والحفاظ على ممتلكاتها وصونها ونبذ التعصب والبعد عن أي تصرفات من شأنها إثارة التفرقة و النعرات الجهوية بالجامعة. وتمت الدعوة بالمناسبة إلى توحيد الرؤى والجهود بين مختلف فعاليات الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة وموظفين وعمال وإدارة لأجل مكافحة ظاهرة العنف في الجامعات وتجفيف منابعه وأسبابه. وتم بالمناسبة توجيه الدعوة إلى « جميع المسؤولين المعنيين النظر إلى المسألة بالجدية المطلوبة كونها تستدعي التمعن فيها لأنها أصابت العصب الحساس للمجتمع الذي يرى في الجامعة منارة للعلم والتربية والأخلاق تنتج المثقفين والإطارات المعوّل عليهم لبناء جزائر الغد».

ع أسايغ

النصر
ANNASR
يومية كل الجزائر

مسبوقان يسطوان على غرفة جامعية

أفضت التحقيقات الأمنية التي باشرتها عناصر الأمن الحضري الثالث بمدينة خنشلة، إلى تفكيك لغز سطو على الإقامة الجامعية للبنات بحي موسى رداح، بعد توقيف مسبوقين تتراوح أعمارهما بين 17 و 18 سنة، و ذلك بناء على شكوى قدمتها 6 طالبات بالإقامة المذكورة، مفادها تعرض الغرفة التي يقمن بها للسطو.

حيث استهدف الفاعلون هواتف نقالة و مبالغ مالية ، و فور تلقي البلاغ، تم فتح تحقيق في القضية توصل من خلاله إلى إيقاف الفاعل الرئيسي، و استرجاع المسروقات كاملة من مسكن والده الكائن بحي موسى رداح، هذا الأخير اعترف بالجرم المنسوب إليه. كما تمكنت ذات العناصر من توقيف مسبوقين آخرين في العقد الثاني من عمريهما، تورطا في قضية سطو على مسكن عن طريق التسلق و الكسر، بعد الشكوى التي قدمها الضحية أين استولى الفاعلون على مصوغات من المعدن الأصفر بقيمة 800.000 دج ومبلغ مالي يقدر بـ 475.000 دج.

ع بوهلاله

تنفيذا لتعليمات وزارة العمل الرامية إلى تعميمها على مستوى كامل المؤسسات الجامعية

"أنساج" تواصل عملية تفعيل الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي

■ تواصل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "أنساج" عبر مختلف وكالاتها الولائية والجهوية مهامها في تفعيل مهام ودور الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي، وذلك عن طريق دار المقاولاتية قبيل تخرج الطلاب قصد مواصلة عملية تحسيسهم وتوجيههم نحو إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة حسب تخصصاتهم الجامعية.

هذا وانطلقت عمليات التحسيس عبر مختلف الجامعات الجزائرية والتي تهدف الى تكوين الطلبة الجامعيين على الفكر المقاولاتي، وتنفيذا لإتفاقية الإطار للشراكة المبرمة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس الماضي من أجل تعميم دار المقاولاتية على مستوى كافة المؤسسات الجامعية والمعاهد والمدارس الوطنية. من جهتها أبرمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سيدي بلعباس والمدرسة العليا للإعلام الآلي لولاية سيدي بلعباس اتفاقية شراكة، مع تنصيب لجنة توجيه وتنشيط دار المقاولاتية على مستوى المدرسة بحضور كل اطارات الوكالة.

■خديجة بلوزداد

طبيب جزائري يجري عملية ناجحة لأمير دنماركي

■ قام الطبيب الجراح ابن مدينة غليزان، الدكتور النطاسي زروقي بشير بإجراء عملية ناجحة للأمير الدنماركي "هنريك لابورد" في أحد مستشفيات العاصمة الفرنسية باريس. وتبرز هذه العملية أن الجزائر تزخر بنخبة من الأطباء الأكفاء في العالم والذين يحظون بثقة أكبر المسؤولين في العالم وفي المستشفيات الأوروبية. ويوجد في الجزائر الآلاف من أمثال الدكتور الفذ بشير، كما يتواجد الأطباء الجزائريون عبر مختلف مستشفيات العالم.

البلاد

تم تأسيسها من طرف الطلبة والأساتذة والإداريين

تنسيقية وطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي

■ الإدارة تتحمل "النسبة الأكبر من مسؤولية انتشار العنف"

ك.ل

حمل ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي، الإدارة، النسبة الأكبر من مسؤولية انتشار العنف في الوسط الجامعي. وأعلنوا عن تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، في محاولة لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها وتدارك الاختلالات في التنسيق بين مكوناتها. أعلن ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي عن تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي في إطار مبادرة وطنية مفتوحة لكل الهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع على أن يتم إنشاء فروع لهذه الأخيرة على مستوى كل جامعات الوطن تتكفل بالتوعية ورصد حالات العنف والتدخل ووقعت النقابات المتمثلة في الاتحاد العام الطلابي الحر والمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي واتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام على "ميثاق الشرف الجامعي" الذي يعتبر الإطار المرجعي للتنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي. وكشف المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط خلال مداخلة له بمنتدى يومية "الحوار" حول موضوع "العنف في الجامعة الجزائرية الدوافع ، الآثار وكيفية المعالجة". وقال إن التنسيقية الوطنية هي "مبادرة لمحاربة العنف" بكل أشكاله داخل الحرم الجامعي"، حيث تتعاون نقابات الأساتذة والطلبة والموظفين لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية في إطار موحد". وقال ميلاط الذي سيتولى رئاسة التنسيقية إنه سيتم "إنشاء فروع على مستوى كل جامعات الوطن" بهدف "القيام بالدور التوعوي إلى جانب رصد حالات العنف بكل أشكاله ومحاولة التدخل"، موجها الدعوة إلى الإدارة لتكون ضلعا رابعا في المبادرة التي سيتم فتحها لمختلف النقابات والهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع. وأوضح أن التنظيم الجديد سيضطلع بمهمة إعداد أرقام دقيقة حول حالات العنف الجسدي واللفظي، مؤكدا "غياب أرقام رسمية عن العنف في الجامعة"، كاشفا أن الأرقام غير الرسمية تسجل "3 حالات عنف جسدي يوميا أي حوالي ألف حالة سنويا".

جامعة وهران .. صورة من الأرشيف

الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي قال إن ميثاق الشرف الجامعي سيتم توزيعه على مختلف المؤسسات الجامعية قصد إثرائه من طرف مكونات الأسرة الجامعية والخبراء، معتبرا أن "المبادرة الثلاثية هي محاولة لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها وتدارك الاختلالات في التنسيق بين مكوناتها". وفي تفصيلهم لأسباب "انتشار العنف في الوسط الجامعي، اتفق غالبية المتدخلين على ضعف التواصل المؤسساتي داخل الجامعة وتأثير المحيط الداخلي والخارجي على الطالب وغياب الضوابط لمحاربة الظاهرة والاكتظاظ الكبير الذي يمثله 2 مليون طالب سيلتحقون بمقاعد الدراسة خلال الدخول الجامعي المقبل وما يصحبه من "تلاعب" في عملية التوجيه والتحويلات، كما وجّه ممثلو نقابات الأساتذة والموظفين أصابع الاتهام للإدارة بتحملها "النسبة الأكبر من مسؤولية انتشار العنف". وفيما التزم أصحاب المبادرة بالتنسيق الميداني من أجل إيجاد حلول لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، اقترح الخبير الاستشرافي والوزير السابق بشير مصيطفى القيام بإصلاحات جوهرية في قطاع التعليم العالي ونظام تقييم وكذا تنصيب خلايا اليقظة في الجامعات مع التطبيق الصارم لصيغ الردع القانوني.

البلاد

خلال الموسم الجامعي القادم 2018/2017

هياكل بيداغوجية جديدة في الأفق بجامعة طاهري محمد ببشار

سيتم فتح عشرة (10) هياكل جديدة للبحث العلمي أمام الباحثين والطلبة خلال الموسم الجامعي القادم (2018/2017) على مستوى القطب الجامعي طاهري محمد ببشار.

وستدعم هذه المنشآت العلمية الجديدة التي توجد قيد التجهيز حاليا (16) مخبرا للبحث والتطبيق التي تحصيها الجامعة في الوقت الحالي والتي يسجل بها برسم الموسم الجامعي الجاري 11.000 طالب من بينهم 2.400 مسجلا للسنة الجامعية الحالية 2016-2017. وتعد جامعة محمد طاهري مؤسسة علمية متعددة التخصصات حيث توفر كافة المجالات الجامعية من خلال ستة قطاعات كبرى للتعليم ويتعلق الأمر بالعلوم والتكنولوجيا وعلوم التجارة وعلوم التسيير والآداب واللغات والحقوق والعلوم السياسية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، فضلا عن كلية الطب وتعتبر دعما حقيقيا لجهود التنمية الإقتصادية بالمنطقة.

كما تزود أيضا سوق الشغل المحلية بالإطارات الجامعية ذات الكفاءة القادرة على رفع التحديات وتقدم مساهمة في تطوير هذه المنطقة من الجنوب الغربي للوطن وذلك بفضل 110 اختصاصات علمية موزعة عبر ثلاث مراحل تعليمية (ليسانس وماستر ودكتوراه) وأضاف في السياق ذاته أنه وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن كلية الطب التي فتحت أبوابها أمام طلبة الجنوب الغربي للبلاد منذ 2014 تقدم دعما في غاية الأهمية لجامعتنا في التكوين والتأطير الطبي لفائدة مختلف الهياكل الاستشفائية لمناطق بشار وتندوف وأدرار والبيض والنعامة".. ويضمن التأطير على مستوى القطبين الجامعيين لهذه المؤسسة التابعة للتعليم العالي والبحث العلمي ما مجموعه 633 أستاذا من ضمنهم 142 برتبة بروفيسور الذين يضمنون أيضا التأطير البيداغوجي لـ 105 اختصاصات علمية مدرسة على مستوى جامعة التكوين المتواصل.

عبد الله. م

الدكتور بشير مصيطفى:

الدين كفيل بإخراج العنف من الجامعة

نطالب بالإسراع في تطبيق إصلاحات اليقظة التربوية

تفكك المنظومة التربوية شكل بداية العنف في المدرسة والجامعة

اعتبر الدكتور بشير مصيطفى أن إدخال الدين إلى الجامعة سيساهم في الحد من انتشار ظاهرة العنف، معتبرا أن تطبيق تقنية اليقظة التربوية على امتداد 14 سنة سيمكن الجزائر من تجاوز الكثير من العطبات التربوية والتي ستخلق عنفا منظما لا يمكننا التحكم فيه مستقبلا إن لم نتمكن من معالجته اليوم، وأضاف خلال مشاركته في ندوة "الحوار" أن الحل الثاني يكمن في تطبيق تقنية اليقضة الروحية التي ستشمل جميع مؤسسات الدولة، وقدم الدكتور بشير مصيطفى في تدخله تحليلا لظاهرة العنف في الوسط الجامعي معتبرا أن التحول السوسيو اقتصادي في بداية التسعينات ودخول الجزائر لاقتصاد السوق بسرعة عجّل ببروز ظواهر اجتماعية خطيرة مؤكدا أن العنف ليس ظاهرة جزائرية بل شهدته بعض الدول التي عرفت تحولات اقتصادية سريعة وهو ما يفسر تسجيل 9 ملايين ضحية عنف سنويا عبر العالم وقدم الوزير السابق جملة من الأسباب التي أدخلت العنف إلى الجامعة الجزائرية من الباب الواسع وعلى رأسها تفكك المنظومة التربية وفشل الإصلاحات التي عرفها القطاع منذ مدة ليست بالقصيرة حيث ساهم تفكك المنظومة التربية في بروز ظواهر العنف التي حملها معه التلميذ في مختلف مراحله التعليمية من المدرسة إلى ما قبل الجامعة ثم الجامعة ثم يأتي دور المحيط الداخلي وهو الادارة الجامعية التي تعتبر للأسف ادارات عقيمة والمحيط الخارجي والمؤثرات الثقافية والإعلامية، وبعد تقديمه تحليلا لظاهرة العنف قدم الدكتور بشير مصيطفى حلولا قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى للتقليل من ظاهرة العنف في الوسط الجامعي سردها في ست نقاط وهي:

-إطلاق دراسة سيوسيو تربوية تشمل المدرسة والجامعة مع تنصيب خلايا يقظة جماعية مزودة بثلاث فرق من المتدخلين، الفريق الأول يعمل على احصاء حالات العنف والثاني يحلل الإشارات تحليل سطحي والثالث هم خبراء التربية والتعليم الذين يقدمون التوصيات – البدء في إصلاحات جوهرية في اطار خطة المدى البعيد 7 +7 اليقضة التربوية على المدى البعيد والتي أخذتها تركيا وتونس ويحاولون تطبيقها.

-إطلاق حوار سوسيو نفسي في الجامعات أولا الرجوع للمثال الإسلامي عبر فكرة اليونيونس البريطاني كانت موجودة في الأزهر عبر حلقات الدرس حيث يقوم الشيخ بإجراء حوار مع تلاميذه.

-إطلاق ميثاق أخلاقيات الجامعة معنوي توقع عليه جميع أطراف العملية التربوية وبالتالي يصبح ميثاقا مقدسا أخلاقيا من العنف القادم.

-تقوية العلاقة ما بين الجامعة والمحيط الديني وإدخال الدين للجامعة كل ما هو دين مقدس استغلال الدين وجعله واحدا من معايير الجامعة من خلال تطبيق تقنية اليقظة الروحية والتي سيتم اطلاقها اليوم في المجلس الإسلامي الأعلى لعرض فكرة اليقظة الروحية في إدماج الجانب الروحي في مختلف مؤسسات الدولة.

وعلى المدى البعيد قدم مصيطفى مجموعة من الحلول منها:

تأهيل حامل الدكتوراه إلى حمل التربية والتكوين على مستوى بيداغوجية الجامعات وربط الجامعة بالمحيط التربوي.

تنسيق مناهج التكوين ما بين التكوين قبل الجامعة والتكوين الجامعي.

التأمين المهني للطالب.

فك الارتباط المادي بين الطالب والأستاذ وإدراج قيم مبينة على التقييم النكي.

تطبيق صيغ الردع القانوني بشكل عادل.

الدكتور عبد الحفيظ ميلاط:

العنف في الجامعة ليس وليد اليوم وإيجاد ميكانيزمات للحد منه ضرورة

طالب الدكتور عبد الحفيظ ميلاط بوجوب الإسراع في وضع حلول مستعجلة للحد من ظاهرة العنف في الجامعة، معتبرا أن بعض الأطراف يعملون على تعفين الوضع داخل الجامعة والمساهمة في تأزيم الوضع وخلق جو مشحون يخدم مصالحها، مؤكدا أن أغلب حالات العنف المسجلة سببها الأول هو تسلط بعض هذه الأطراف ممن يعتبرون الجامعة: "ملكية خاصة" وهناك أمثلة عديدة عن ذلك منها توقيف عدد كبير من الدكاترة وإيقاف مرتباتهم بسب معارضتهم لمدير الجامعة وأضاف الدكتور ميلاط أن حالات التعدي على الأساتذة لا تنفي وجود عنف ضد الطلبة بل العنف متبادل خاصة عندما يقوم الأستاذ بتقديم وعود للطالب غير قابلة للتجسيد تخلق مشاكل بينهما تؤدي في الأخير إلى العنف، وأضاف ميلاط أن العنف متواجد داخل الجامعات الجزائرية منذ سنوات، وتحول من العنف اللفظي إلى العنف الجسدي والفكري والإداري الذي ساهم في تعفين الجامعة، واعتبر أن حالات العنف ضد الأساتذة تسجل يوميا عبر جامعات الوطن وآخرها الاعتداء على أستاذ في جامعة المسيلة بطريقة بشعة جدا أدخلته في غيبوبة لمدة 48 ساعة.

دواجي صلاح الدين:

كل أطياف الجامعة مدعوة للحوار لإخراج الجامعة من أزمتها

طالب دواجي صلاح الدين بإنشاء مجالس عليا لتحديد السياسة العامة للقطاعات تتكون من خبراء ومختلف شركاء الأسرة الجامعية لتحديد السياسات على المدى الطويل، وهذه المجالس كفيلة بتقديم حلول مدروسة لإعادة الاستقرار للجامعة الجزائرية، مؤكدا ان العنف المسجل داخل الجامعة مسؤولية جميع الأطياف وليس من العدل ان نرمي الاتهامات على طرف دون غيره والمسؤولية ملقاة على الطالب، الأستاذ والادراة، وأضاف ان هذه الثلاثية مدعوة للحوار من اجل إخراج الجامعة من أزمتها حتى تضمن عودتها إلى الطريق الصحيح خاصة وان العنف بات يهدد استقرار الجامعة الجزائرية وخلق اختلالات عميقة وهوة عميقة بين الطالب والأستاذ معتبرا أنهم يمثلون نقابات ليست خصما للإدارة بل شركاء بالحوار فقط سنساهم في وضع حلول مستعجلة لإنقاذ الجامعة الجزائرية من شبح العنف.

الأستاذ سليم بن طيبة:

يجب تطبيق القانون على مستوى الجامعة لوقف عجلة العنف

أكد الأستاذ سليم بن طيبة بأنه وللمرة الأولى تلتقي ثلاثية الجامعة "الأستاذ، الطالب والموظف" التي هي القاعدة من أجل ضمان التمثيل على المستوى الوطني، مشددا على ضرورة تخلي المشاركين بقوة الاقتراح لتقديم حلول، مشيرا إلى أن اختيار تاريخ اليوم لعقد اللقاء ليس عبثيا وإنما تم التحضير له.

وقال بن طيبة في كلمة ألقاها بمنتدى "الحوار" حول "العنف في الجامعة الجزائرية.. الدوافع والآثار وطرق المعالجة"، بأن المشاكل التي تمر بها الجامعة الجزائرية اليوم تنطلق من مرحلة توجيه التلاميذ المتحصلين على شهادة البكالوريا، ومن ثم الشروع في التحويلات شهر سبتمبر وهي المرحلة التي نتحدث فيها عن "المعريفة" والحسوبية وعقلية "كل واحد يجري على روحو" لتنطلق دوامة العنف الذي يحدث عندما يقع الظلم.

وطالب المتحدث بتطبيق القانون على مستوى الجامعة، المديريات، والخدمات الجامعية، متحدثا عن كيفية اختيار المسؤولين التي أصبحت تتم اليوم وفق تقديم اقتراحات للوزارة الوصية التي تختار الأنسب، لكن السؤال الذي يطرح هو على أي أساس يتم الاختيار؟، كما عقب على نظام أل أم دي الذي تم استقدامه ورميه في أحضان الجامعة الجزائرية دون تعديله بما يتناسب وخصوصيات الطالب الجزائري.

الأستاذ لمين عصماني:

حان الوقت للاستثمار في المورد البشري لإصلاح الجامعة

أشار الأستاذ لمين عصماني إلى أن العنف كظاهرة تم تداوله كثيرا في منابر سابقة، ولكن الأهم الذي يجب الحديث عنه اليوم هو الوصفة التي يجب إسقاطها على الجامعة مع مراعاة خصوصية البيئة لتجاوزه، مؤكدا بأن الجميع مسؤول عن العنف ولكن بنسب متفاوتة خاصة في ظل عدم الاستثمار في الإنسان. وقال عصماني في كلمة ألقاها بمنتدى "الحوار" حول "العنف في الجامعة الجزائرية.. الدوافع والآثار وطرق المعالجة"، بأن ثلاث مؤسسات فقدت معايير القيم التي تعد ثابتة وليست متغيرة ألا وهي "الأسرة، المدرسة والمسجد"، علما أن صناعة الإنسان تعتمد على هذه المؤسسات التي يجب رد الاعتبار لها عن طريق السلطة التنفيذية، ودعا للشروع في الاستثمار في المورد البشري من خلال التعبئة والتجنيد داخل المؤسسات بما هو متاح من وسائل اتصال في زمن الحداثة والعصرنة الذي نعيشه، وأردف يقول قبل إصلاح الجامعية يجب إصلاح المؤسسات الثلاث.

الدكتور أحمد رواجعية:

إفلاس المنظومة التربوية وتراجع التربية الدينية سبب العنف الجامعي

أرجع الدكتور رواجعية أحمد مشكلة العنف الجامعي إلى انعكاس العنف في المجتمع السياسي والمدني، معتبرا في كلمته بمنتدى "الحوار" أن العنف يؤدي إلى إفلاس المنظومة التربوية من خلال استعمال المناهج العصرية والقديمة في نفس الوقت، وكذا تراجع التربية الخلقية والدينية التي هي أساس تنشئة الطلبة، ناهيك عن العنف المطبق على الموظفين، واتهم ضيف "الحوار" بصريح العبارة أطرافا قال إنها سبب ما يحدث من عنف، محملا إياهم مسؤولية ما أصبح عليه الوضع الجامعي اليوم، وهو الواقع الذي تكون فيه الإدارة عنيفة مع الطلبة الذين يصبحون عنيفين بدورهم بسبب نقص التوجيه، مشيرا إلى وجود طلبة معتمدين من قبل بعض المسؤولين في الجامعة لتصفية الحسابات الداخلية.

وفي سياق متصل، قال الدكتور رواجعية بأن نظام "أل أم دي" تم استنساخه ورميه في أحضان الجامعة الجزائرية بينما هو نظام أوروبي محض لعدد من الدول أوجد لمواجهة نظام التعليم الأمريكي، وأشار المتحدث في السياق أن العنف يأتي من المجتمع وغياب العقاب وتكريس مبدأ اللاعقاب في المقابل واعتماد سبل "الص خير"، داعيا لقمع المواطن ال يخرج عن الطريق.

تيراسي الهواري:

غياب التواصل داخل الجامعة ساهم في تفاقم ظاهرة العنف

□ المدرسة الجزائرية ليست فاشلة بل تعاني من ضغط العدد الطلابي

أكد الأستاذ تيراسي الهواري أنه لا يؤمن بضعف التكوين في الجامعة والمدارس العليا الموجودة في الجزائر التي قدمت نماذج جيدة موجودة في كل دول العالم وبحكم تجربته كمدير في مدرسة عليا اكتشف ان النقطة الأساسية هي التواصل، فالطالب يحتاج إلى تواصل مع الإدارة وقدم الأستاذ تجربته في العمل في مدرسة عليا التقى فيها بالطلبة والعمال والأساتذة، ولاحظ أن المدرسة العليا التي استلم إدارتها الأحسن في الجزائر ولا توجد في كل العالم، واكتشف خلال لقائه بالطلبة بعد تلقيه دعوة من قبل نادي القراءة بمستوى الطلبة ونوعية الحوار الدائر بينهم وأراد من خلال التجربة هذه ان يقول إن المدرسة الجزائرية ليست فاشلة وعلينا التفريق بين المدارس العليا والجامعة المفتوحة على الجميع والمشكل الأساسي في الجامعة هو مشكل العدد الذي لا يمكننا التحكم فيها والحل يكمن في تحديد نسبة البكالوريا. وأضاف قائلا: "أردت ان أحول المدرسة إلى مصاف المدارس العالمية لكن تم إقصائي بعد أربعة أشهر فقط بسبب محاربتي للرداءة.

من أجل جامعة تؤثر على الشارع

ميلاد ثلاثية الجامعة لمكافحة العنف في الوسط الجامعي

□ إطلاق ميثاق الشرف الجامعي من أجل إثرائه

أعلن دواجي صلاح الدين وبشكل رسمي عن ميلاد ما سيعرف بـ "التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي"، التي يترأسها الدكتور عبد الحفيظ ميلاط، على أن تكون مفتوحة لجميع مكونات الأسرة الجامعية.

وتضم التنسيقية الجديدة التي تم الإعلان عنها بجريدة "الحوار" كل من المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، اتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام، الاتحاد العام للطلابي الحر وكذا الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين التي تخلفت أمس عن الحضور لأسباب خاصة. وقال دواجي بأن هذه المبادرة التاريخية التي تضم لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية كافة أطياف الجامعة ستكون مفتوحة على الخيراء وكل الغيورين على الجامعة الجزائرية وللنخبة من أجل جامعة تؤثر على الشارع وليس جامعة تتأثر بالشارع، وغير السياق ذاته، كشف دواجي عن "مشروع ميثاق الشرف الجامعي لمكافحة العنف الجامعي الذي ستوجه نسخة منه إلى جميع الجامعات من أجل إثرائه أكثر، وهو نفس ما ذهب إليه الدكتور عبد الحفيظ ميلاط الذي أشار في تدخله إلى أن الميثاق يضع المبادئ الأساسية لمحاربة العنف والأهداف المرجوة وهو مفتوح للجميع، مبرزا بأن النقاشات الحاضرة خلال الندوة قد وقعت على النسخة الأولية للميثاق.

الحوار

رسالة

العنف الجامعي يعالج ولا يكافح

د. عطاء الله فشار

الجامعة بيئة زئبقية تتعامل مع جمهور متحرك ومتنوع (أساتذة، طلبة، موظفون، عمال) والبيئة الجامعية جزء من البيئة المجتمعية، والملتحقون بالجامعة يأتون وهم محملون بذخيرتهم الثقافية والاجتماعية التي اكتسبوها من أسرهم ومحيطهم المحلي والمدرسة والجامعيون شباب والشباب مرحلة أزمات وتمرد وتوتر يتخللها الإحباط والقلق والخوف، ويواجه الطلبة جملة من المشكلات (السكن، التسجيل، التخصص، مشكلات أخلاقية، دينية، صحية، علاقات،) كل هذا وذاك مع ضعف التأطير والمناهج وغياب الثقة والحوار البناء وطغيان مظاهر عدة يدفع إلى سلوكات تتسم بالعنف اللفظي وحتى البدني يتمظهر في عدة سلوكات وتصرفات (السب، الشتم، القذف، الضرب غلق الجامعة، الشجار، التحرش، الغش في الامتحانات .....الخ).

ومن هنا فإن العنف أصبح يأخذ منحى تصاعديا في الجامعة بل تسلل حتى إلى الأساتذة والنقابات مما يجعل البيئة الجامعية تبرز فيها عوامل الخطورة

العنف مصادره تتنوع لا يصدر من الطلبة وحدهم ولكن أطرافه وعوامله كثيرة

العنف منبوذ ومرفوض بأي شكل ومن أي جهة وعلاجه واجب وتشخيصه أوجب وتلك مسؤوليتنا جميعا لأن العنف يؤدي إلى التطرف والتطرف يؤدي إلى الإرهاب والإرهاب هدم للأوطان والأمن.

معا جميعا لندين العنف الجامعي ومعا جميعا نشخص أسبابه ودوافعه وعلاجه ومعا جميعا لتطوير ميثاق أخلاقيات المهنة ليكون من ضمن محاوره نبذ العنف أسلوبا ووسيلة من الأستاذ والطالب والموظف والعامل والنقابي...وأن نعمل جميعا من أجل معالجة هاته الظاهرة داخل الجامعة بالحوار والتفكير من خلال ورشات عمل نستمع فيها للطالب كما نستمع للأستاذ والموظف أن العنف لا يعالج بالعنف الإداري أو النقابي أو العنف المعنوي بالتخلي عن أداء المهام والواجبات وإهمال القيام بالأدوار المنوطة بكل طرف. إن بعض السلوكات المشينة التي تحاول أن تهيمن على الجامعة من طرف فئة معينة يهمها العيش داخل الرداءة لأن ذلك يخدم مصالحها هو واحد من أسباب العنف، إننا والحال هاته مطالبون جميعا بدراسة أبعاد هاته الظاهرة وعوامل الخطورة فيها والاستفادة من تجارب دول أخرى من أجل تشخيص جيد وفعال مفضي إلى علاج فعال ونتمنى من معالي وزير التعليم العالي والبحث المحترم أن يجعل من الموسم المقبل شعار: العنف في الجامعة خط أحمر . وأن تكون محاضرة افتتاح السنة الجامعية المقبلة حول موضوع أخلاقيات الحوار ونبذ العنف في الجامعة.

شهران حبسا نافذا لمدير الدراسات بمعهد الرياضة بجامعة الجلفة

قضت محكمة الجلفة بالحبس شهرين مع غرامة مالية قدرت بـ2 مليون وتعويض قدر بـ20 مليون ضد المدعو "س، ع" مدير الدراسات لمعهد الرياضة بجامعة الجلفة.

وحسب مصادر "الحوار" فإن مدير الدراسات لمعهد الرياضة بجامعة الجلفة تمت مقاضاته من طرف الاستاذ "م م" على خلفية نشره رمضان الفارط على الموقع الازرق لاحتجاج احد الأساتذة خلال اشغال مجلس الاساتذة، صوره خلسة، ما أثار غضب الاستاذ ودفعه لمقاضاته امام العدالة.

■ الجلفة: محمد وليدي

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

تضم نقابات الأساتذة والطلبة وموظفي القطاع

ميلاد تنسيقية مكافحة العنف في الوسط الجامعي

أعلن ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي أمس، تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، كمبادرة وطنية مفتوحة لكل الهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع.

م م / ب

ووقّع كل من الاتحاد العام الطلابي الحر والمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي واتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام، على «ميثاق الشرف الجامعي» الذي يعتبر الإطار المرجعي للتنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، فيما كشف المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، الذي يتولى رئاسة هذه التنسيقية الجديدة، أن هذه الأخيرة تعد مبادرة وطنية لمحاربة العنف بكل أشكاله داخل الحرم الجامعي في إطار موحد، حيث تتعاون نقابات الأساتذة والطلبة والموظفين لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية حول قضية حساسة تعني مستقبل الجامعة.

كما أشار ميلاط خلال مداخلة له بمنتدى يومية «الحوار» حول موضوع «العنف في الجامعة الجزائرية، الدوافع والآثار وكيفية المعالجة»، إلى أنه سيتم إنشاء فروع لهذه التنسيقية على مستوى كل جامعات الوطن، بهدف القيام بالدور التوعوي ورصد حالات العنف بكل أشكاله ومحاولة التدخل، داعيا إدارة الجامعة لتكون ضلعا رابعا في المبادرة التي سيتم فتحها لمختلف النقابات والهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع، على حد قوله.

كما ستتولى التنسيقية أيضا مهمة إعداد الإحصائيات وضبط الأرقام الدقيقة حول حالات العنف الجسدي واللفظي، حسب رئيسها الذي أكد بأنه في ظل غياب أرقام رسمية عن العنف في الجامعة، فإن مصادر غير رسمية تتحدث عن تسجيل 3 حالات عنف جسدي يوميا أي حوالي ألف حالة سنويا».

جامعة هواري بومدين تكرم المدير العام للأمن الوطني

كرّمت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنلوجيا بباب الزوار السيد اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني بشهادة تقديرية نظير جهوده في تمتين التعاون والتنسيق المشترك بين جهاز الشرطة والجامعة. وكذلك عرفانا من الجامعة بالدور الذي يبذله المدير العام للأمن الوطني في خدمة البحث العملي من خلال مساندة الجامعة بصقل الطلبة عبر تنظيم الأمن الوطني لمحاضرات توعوية وفعاليات من شأنها إكساب المعارف الأمنية للطلبة.

مدير الجامعة البروفيسور محمد سعيدي أشاد بالدعم الذي تقدمه المؤسسة الشرطية للجامعة التي تعد رافدا أساسيا في إثراء مسيرتها وتقدمها، مؤكدا اهتمامه بالانفتاح والتواصل مع الأمن الوطني لتعزيز مجالات التعاون وفتح الآفاق أمام الجامعة لتمكينها من أداء رسالتها في الإسهام في تنمية المجتمع المحلي.

وجسب بيان المديرية العامة للأمن الوطني فإن هذه الأخيرة لا تدخر أي جهد في سبيل الارتقاء بالعلاقة بين الشرطة والجامعة إدراكا منها لأهمية والتواصل بين مؤسساتنا الوطنية المدنية والأمنية خدمة للصالح العام.

أ ع

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

اختتام السنة الجامعية بأدرار

تخرج 2816 طالب وحث على تكوين نوعي

أعطي أول أمس، السيد ليماني مصطفي والي ولاية أدرار بمقر الجامعة الإفريقية، نهاية الأسبوع المنصرم، إشارة اختتام السنة الدراسية بحضور أسرة القطاع والطلبة ومختلف فعاليات المجتمع المدني. وقد حث بضرورة أن تكون الجامعة متفتحة على المجتمع وتواكب تطلعاته، خاصة من حيث التكوين النوعي والكمي لمواكبة سوق الشغل ودعم التنمية المحلية، بالإضافة إلى مسايرة التكنولوجيات الحديثة بغية خلق البث العلمي والإبداع والابتكار مما يسهب في الاقتصاد الوطني. كما تم خلال هذا الحفل الختامي تكريم الطلبة الأوائل المتفوقين في مختلف التخصصات وبعض الأساتذة والمتقاعدين، حيث تخرج هذه السنة 2816 طالبا وطالبة في عدد من التخصصات، منهم 1413 تخصص ليسانس و1380 تخصص ماستر و15 طالب ماجستير و23 دكتوراه من العدد الإجمالي الذي يدرس بجامعة أدرار والمقدر بـ10777 طالب، موزعين على 53 تخصصا، يؤطرهم 404 أستاذ، بالإضافة إلى طلبة من دولة الصحراء الغربية وفلسطين بتعداد 94 طالبا.

أما مدير الجامعة الدكتور بحماوي عبد الله، أكد بالمناسبة بأن الجامعة عرفت تحولا كبيرا منذ إنشائها وصارت تسهب بشكل كبير في توفير اليد العاملة المختلفة الاختصاصات، كما استلمت عدة مخابر علمية ساعدت الطلبة في البحث العلمي، بالإضافة إلى وجود مشروع هام في الأفق، بعد موافقة الحكومة مؤخرا، على إنجازه يتمثل في قطب جامعي جديد يتسع إلى 8000 مقعد بيداغوجي لأجل الاستعداد وتطليق مشكل استيعاب الطلبة المتزايد كل سنة. كما أبرمت الجامعة عدة اتفاقيات دولية ووطنية ومحلية بهدف دعم البحث العلمي وتبادل الخبرات، وهناك تخصصات جديدة فرضتها الواقعية، من حيث الاستثمار سوف ندرجها مستقبلا منها تخصصات في الكيمياء والمحروقات بهدف تحضير إطارات متخصصة تساهم في دعم الاقتصاد والشغل في الشركات التي تنشط بالولاية.

•بوشريفي بلقاسم

خنشلة

استرجاع مسروقات الإقامة الجامعية للبنات

تمكن الأمن الحضري الداخلي الثالث لأمن ولاية خنشلة من استرجاع المسروقات التي استهدفت غرفة بالإقامة الجامعية للبنات بحي موسى رداح خنشلة، تورط فيها شخصان (02) تتراوح أعمارهما بين 17 و18 سنة، مسبوقان قضائيا. وكانت ست (06) طالبات جامعيات مقيمات بإقامة البنات بحي موسى رداح، المستهدفات من عملية السرقة، قد تقدمن في وقت سابق من مصالح الأمن الحضري الثالث الداخلي لترسيم شكوى رسمية حول تعرض الغرفة التي يقمن بها للسرقة، استهدف فيها الفاعلون هواتف نقالة ومبالغ مالية ملك لهن. وفور تلقّي البلاغ تم فتح تحقيق في القضية، توصل من خلالها إلى إيقاف الفاعل الرئيس، واسترجاع المسروقات كاملة من مسكن والده الكائن بحي موسى رداح. هذا الأخير اعترف بالجرم المنسوب إليه. وبعد استكمال إجراءات التحقيق مع سالفي الذكر، تم تقديمهما أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة خنشلة بموجب ملف جزائي بموضوع السرقة بتسلق غرفة، حيث تم وضعهما في الحبس المؤقت في انتظار محاكمتهما.

• ع.ز

الشعب
«الشعب» تنفرد بنشر محاور مخطط عمل الحكومة

وثيقة

مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الظرف المالي الصعب

فرضت الأزمة المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، على الحكومة تكييف مخطط عملها مع الظرف الصعب الذي يرتكز قوامه على التنوع الاقتصادي وترشيد النفقات، حيث أفردت حيزا خاصا بإصلاح الجانب الاقتصادي بحثا عن مصادر تمويل جديدة ومتنوعة، لكن ذلك لم يمنعها من الإبقاء على سياسة الدعم الاجتماعي والحفاظ على المكاسب الاجتماعية، من خلال الاعتماد على مسعى ميزانياتي جديد، يرتكز على استراتيجية تنويع الاقتصاد.

جلال بوطي

تضمن مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه مجلس الوزراء، وينتظر مناقشته من طرف البرلمان بغرفتيه قريبا، المحاور الكبرى التي ستعتمد عليها حكومة الوزير الأول عبد المجيد تبون في المرحلة المقبلة، التي تتسم بالتعثر الاقتصادي بعد تراجع عائدات النفط في السوق العالمية، حيث ركز المخطط الذي تحصلت «الشعب» على نسخة منه على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى.

التوجه إلى القطاعات المنتجة للثروات والقيمة المضافة

إدراكا منها لمحدودية إستراتيجية النمو المرتكزة على النفقات العمومية وحدها، تعتزم الحكومة تغيير نظام النمو، بتوجيهه نحو تطوير القطاعات المنتجة للثروات والقيمة المضافة والتشغيل، وذلك هو رهان التنوع بالنسبة لاقتصادنا المرتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات.

في هذا الإطار ستعتمد الحكومة مسعى ميزانياتيا جديدا يرتكز على استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، الرامي إلى ترسيخ النمو الحيوي والمستمر، حيث يسند فيه الدور الأساسي إلى المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة باعتبارها تسمح بالتعجيل بعائدات الاستثمار ونظرا لأثرها على إنتاج الثروات واستحداث مناصب الشغل.

السياسة الميزانية الجديدة التي ستقودها الحكومة حسب مخططها، ترمي إلى الحفاظ على التوازنات المالية للبلاد، من خلال تحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي في النهاية أهم نفقات التسيير وترشيد النفقات وحشد الموارد الإضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية، حيث أنه سيتم العمل على التدرج في تكييف الميزانيات والتحكم الأفضل في النفقات العمومية مع الإبقاء على الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني.

ترشيد النفقات لضمان تماسك السياسة الميزانية

حسب مخطط عمل الحكومة فإن ترشيد النفقات سيتم من خلال إعادة ترتيب النفقات في مستويات معيارية قصد ضمان تماسك السياسة الميزانية، وبالموازاة مع ذلك سيتم مراجعة آليات إعداد برنامج التجهيز وتركيبته ومتابعته وتمويله، بهدف إعادة تأهيل مبادئ مردودية الاستثمار وفعاليته وإعادة توزيع الموارد الميزانية تجاه العوامل الأساسية للنمو الداخلي وتنويع موارد التمويل على أساس الشفافية.

فبالنسبة لميزانية التسيير تؤكد الحكومة أن مجهود الترشيد يجب أن يحافظ على النفقات غير القابلة للتقليص ومراعاة خصوصيات كل قطاع، بما يسمح بالحفاظ على السير الحسن للمصالح وتغطية السكان المحرومين بالتحويلات الاجتماعية وكذا المنتجات والخدمات الأساسية، ومن أجل ترشيد الموارد فإن الحكومة ستعتمد التدابير التي تسمح بتدعيم حشد الموارد المالية في سوق قيم الخزينة ورصد الاحتياطي الداخلي بشكل أمثل.

وخصص مخطط عمل الحكومة للجانب الاقتصادي حيزا كبيرا من المحاور الكبرى على حساب الجانب الاجتماعي الذي لا يقل أهمية منه على الاقتصادي، حيث ستكون في هذا السياق النفقات العمومية والموجهة نحو مختلف الإعانات والإعفاءات الجبائية محل تقييم لفعالية مختلف سياسات التشجيع قصد تقليص تلك الموجهة لنشاطات لا تنتج عنها أي تداعيات ايجابية بالنسبة للاقتصاد أو المجتمع.

مشاورات واسعة للتكييف التدريجي لسياسة التحويلات الاجتماعية

في هذا الإطار فإن أي تدبير جديد يلتمس بشكل صريح أو ضمني ميزانية الدولة يجب أن يعتمد على آليات متابعة وتقييم اقتصاديين، وفي هذا الخصوص ستعمل الحكومة على الانطلاق في مشاورات واسعة بمشاركة البرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، قصد التكييف التدريجي لسياسة التحويلات الاجتماعية لإضفاء الفاعلية والكفاءة عليها وإرساء العدل والإنصاف الاجتماعيين بشكل أكبر من خلال استهداف دقيق.

ستسهر الحكومة على إعداد سياسات فعالة لإعداد التوازن التعريفي، الذي سيتم وضعه بشكل تدريجي قصد التقرب من التكاليف الاقتصادية لهذه الخدمات مع الحفاظ على التعريفات التي تلائم الأسر ذات الدخل الضعيف.

وفي مجال الإصلاحات ستشرع الحكومة في إصلاحات عميقة للنظام الجبائي، وذلك قصد ضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية التي ستأخذ في التقدم بنسبة 11 بالمائة سنويا

ولبلوغ هذا الهدف سيتم تسريع عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتعميم إدخال التسيير الإلكتروني للضريبة، وتدعيم القواعد التي تحكم تغطية الضريبة وتحسين التحصيل الجبائي لاسيما الرسم على القيمة المضافة، وكذا مراجعة عدد من الإعفاءات الجبائية مع فرض الجباية على عمليات التجارة الإلكترونية ومراجعة أسس فرض الضريبة على الممتلكات وتدعيم محاربة الاحتيال والتهرب الجبائيين.

تعزيز المكتسبات الاجتماعية

شرعت الحكومة بكل حزم في تنويع الاقتصاد الوطني قصد التقليل أكثر من التبعية للمحروقات، من خلال تعزيز المكتسبات الاجتماعية مع الحرص على تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية من خلال دعم الفئات المحرومة والهشة في المجتمع ومرافقتها عن طريق استحداث آليات جديدة بصفة تدريجية تسمح بتحديد الفئات القابلة للاستفادة من مساعدات الدولة بشكل فعال، والمحافظة على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والتقاعد.

البحث عن مصادر تمويل جديدة والرهان على القطاعات المنتجة

أبرز مخطط عمل الحكومة في هذا الجانب أن جهود الحكومة ستنصب في توسيع قاعدة المشتركين في المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، بحيث سيبلغ تعدادهم آجلا 3 ملايين منتسب جديد، من خلال اعتماد ترتيبات تشمل الأشكال الجديدة للعمل والاقتصاد الرقمي والأشخاص القادرين على العمل ولا يشغلون مناصب شغل ومن قطاع الفلاحة.

كما تضمن النص استحداث فرع التقاعد التكميلي على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد وصندوق التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء من أجل تحسين جاذبية هذه المنظومة والحد من حالات عدم التصريح بالمكلفين بالاشتراك والتهرب من دفع الاشتراكات، مع إعادة تفعيل مسار التعاقد بين صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات الصحة العمومية، وكذا تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد لصناديق الضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى مواصلة تكييف المنظومة الوطنية للتقاعد بتوسيع قاعدة المشتركين ومراجعة نسب اشتراك الفئات الخاصة من المؤمنين اجتماعيا على عاتق ميزانية الدولة ومصادر جديدة للتمويل غير اشتراكات العمال ومواصلة تعزيز وظيفة التحصيل ومراقبة المكلفين بدفع الاشتراكات مع مواصلة الأعمال الرامية إلى مكافحة حالات التهرب والغش بخصوص خدمات الضمان الاجتماعي.

تفعيل دور الجماعات المحلية في حركية الاقتصاد الوطني

تفعيل دور الجماعات المحلية في بعث حركية الاقتصاد الوطني أحد المحاور الأساسية التي يركز عليها مخطط الحكومة، سيما في مجال التنمية المحلية وبعث مشاريع الاستثمار، حيث أن الحكومة عازمة على منح الجماعات المحلية دورا أساسيا في بعث حركية الاقتصاد الوطني، من خلال إدماجها في مجهود التحول نحو اقتصاد متنوع متحرر تماما من الريع البترولي، وبهذه الصفة ستخضع الحكومة الأليات اللازمة بإشراك اكبر للجماعات الإقليمية في المجال الاقتصادي

من خلال تكييف الجباية المحلية وإعداد قانون خاص يتعلق بالجباية المحلية، بما يسمح بتثمين قدرات كل جماعة إقليمية وكذا تحسين أنظمة التضامن بين الجماعات الإقليمية، بتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات المربحة وتعزيز الجاذبية الاقتصادية للجماعات الإقليمية، مع توجيه المؤسسات العمومية المحلية نحو منطق النجاعة الاقتصادية وترقية التسيير عن طريق الانتداب والشراكة للمصالح العمومية المحلية.

إضافة إلى ذلك ستعمل الحكومة على تعزيز متابعة المستثمرين ومرافقتهم من قبل الجماعات الإقليمية، وتوسيع مجال تدخل الوكالات العقارية الولائية إلى النشاطات الاقتصادية الأكثر مردودية وإعادة النظر في مفهوم التسيير للحساب الخاص، كما ستقوم الحكومة بتزويد الجماعات المحلية بكل الأدوات، التي تسمح لها بتنمية نشاطاتها الاقتصادية بحسب قدرات وخصوصية كل منها وذلك بغية الوصول إلى مستويات نوعية لتكثيف الاستثمارات، فالحكومة عازمة على تحويل الجماعات المحلية إلى مستثمرين مؤسساتيين محتملين سيدعمون حركية تنويع الاقتصاد الوطني وإحداث قطيعة مع عادات التسيير الإداري الخالي من أي بعد اقتصادي.

إن الحكومة ستعكف على مواصلة التطهير الجوهري لمناخ الأعمال وذلك قصد تحرير الاستثمار والمؤسسات من القيود التي تكبحها وتوفير ظروف جاذبية الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وخصوصا منها تلك المشاركة في نقل التكنولوجيا واستغلال الموارد الطبيعية للبلاد وأحداث مناصب الشغل في إطار احترام قاعدة 49/51 حيث ستواصل الحكومة الجهود الرامية إلى تأطير الترتيبات الجديدة لبروز سوق العقار الاقتصادي، وتسمح بالتسيير الأمثل للفضاءات مع ضمان تقليص ريوع المضاربة.

وفي هذا الإطار ستتخذ الحكومة كل الإجراءات قصد التعجيل في دراسة الطلبات فيما يخص العقار الصناعي، ويجب ألا يكون منح هذا العقار وتسليم التراخيص الإدارية عائقا وستواصل بهذه الصفة تعزيز المسار، الذي سبق إن شرع فيه وهو عصرنة الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيفها أمام أصحاب المشاريع الاستثمارية.

ولذلك ستعمل الحكومة على التعجيل بتطهير وضعية العقار الاقتصادي غير المستغل وتبسيط إجراءات حصول المستثمرين المحتملين على العقار، وترقية العرض المحلي في مجال العقار الاقتصادي التابع لأملاك الجماعات الإقليمية من خلال تهيئة مناطق مصغرة ومناطق نشاطات قصد التشجيع على استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما لفائدة الشباب حاملي الشهادات، حيث يرتكز مخطط عمل الحكومة في هذا الجانب على إستراتيجية تضمن نجاعة وتنمية مستدامة شاملة ومنصفة.

ترشيد النفقات ورصد الاحتياط الداخلي ضمانا لحركية السوق المصرفي

ستمكف الحكومة على تعزيز الاستثمار في القطاعات التي توفر مناصب شغل كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعات التقليدية ومنح الأفضلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي وتبسيط إجراء إنشاء المؤسسات بما في ذلك العمل العائلي.

أما فيما يخص مساهمة الأجهزة العمومية لترقية التشغيل سواء تعلق الأمر بالتشغيل المأجور أو استحداث نشاطات من قبل المقاولين الشباب، ستتضب جهود الحكومة على تعزيز الجهاز الحالي للمساعدة على الإدماج المهني من خلال استحداث ترتيبات جديدة أكثر انسجاما تقوم على مقاربة اقتصادية لمعالجة مسألة البطالة تستجيب لتطلعات الشباب، من حيث مناصب الشغل الدائمة والتغطية الاجتماعية من جهة واحتياجات الهيئات المستخدمة من جهة أخرى، مع مواصلة برنامج عصرنة الخدمة العمومية للتشغيل وتعزيزها وتحسين عوامل الانسجام بين مختلف المتدخلين لضمان تسيير أنجع واستشرافي لسوق العمل لضمان توازن بين العرض والطلب.

توظيف 400 ألف طالب شغل وإدماج 44.200 شاب

أشارت مخطط عمل الحكومة إلى أن الأهداف المحددة لسنة 2017 ترمي إلى توظيف 400 ألف طالب شغل من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل وإدماج 44.200 شاب طالب شغل لأول مرة، في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتوظيف 30 ألف شاب في إطار عقود العمل المدعم.

أما في مجال دعم استحداث النشاطات ستتمحور الجهود أساسا حول تدعيم جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين على البطالة،من خلال مساهمة هذين الجهازين في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد واستحداث مناصب الشغل عن طريق العلاقة مع القطاعات المكونة من أجل تشجيع المؤهلات التي تفضي إلى إنشاء مؤسسات والعلاقة بين السلطات المحلية بهدف إعداد خارطة للقدرات والاحتياجات المحلية، قصد ضمان مساهمة أمثل في التنمية المحلية مع ضرورة التطبيق الفعلي للبند الوارد في قانون تنظيم الصفقات الذي يرمي إلى تخصيص نسبة 20 بالمائة من الطلب العمومي المحلي لفائدة المؤسسات المصغرة.

فيما يخص علاقات العمل الذي أفردت له الحكومة هو الآخر حيزا أكبر، فسيتم استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية وكذا تعزيز مراقبة تنفيذها ولاسيما في مجال عدم الانتساب إلى الضمان الاجتماعي وتوظيف العمال ومراعاة الأجر الوطني الأدنى المضمون ومكافحة عمالة الأطفال.

مراجعة قانوني الولاية والبلدية

تناول مخطط عمل الحكومة ضرورة مراجعة القانونين المتعلقين بالبلدية والولاية، من أجل مواءمة الأنظمة القانونية وتدعيم الديمقراطية المحلية التي تتدرج في إطار رؤية ترمي إلى التكفل الفعال بالحاجيات التنموية للسكان، والتي سيتم بموجبها تعزيز السلطات المحلية من خلال توضيح صلاحياتهم وتجسيد التعاون ما بين البلديات، مع مواصلة إصلاح المالية والجباية المحليتين.

وفي هذا الإطار يوضح مخطط الحكومة أن مواصلة إصلاح المالية والجباية المحليتين، سيتم من خلال توجيهه نحو تثمين الموارد وتحسين عمليات تحصيل الضرائب والرسوم وتوزيع عادل للموارد في إطار التضامن بين الجماعات، من خلال وضع قانون الجباية المحلية.

استحداث ولايات منتدبة بين 2017 -2019

لتقريب الإدارة من المواطن، ستسهر الحكومة –حسب مخطط عملها– على استحداث ولايات منتدبة جديدة في مناطق الهضاب العليا في سنة 2017 وعلى مستوى شمال البلاد في الفترة 2018–2019، وتدعيم الولايات المنتدبة في الجنوب قصد ترقيتها إلى ولايات في أجل وجيز، وأيضا تزويد العاصمة بقانون خاص يستجيب بفعالية للانشغالات والمسائل المرتبطة بتسييرها.

إعداد مخطط لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي

أكدت الحكومة التزامها مواصلة استكمال تجسيد النظام الوطني للبحث من خلال إنجاز هيئات جديدة للبحث وتجهيزها وإعداد مخطط لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، حيث أنه وفي مجال تنظيم البحث العلمي سيتم تكييف القانون مع الأحكام الدستورية الجديدة، حيث أنه وفي إطار برمجة نشاطات البحث سيتم إطلاق 03 برامج وطنية للبحث ذات أولوية على المدى القصير تتعلق بالأمن الغذائي وصحة المواطن والأمن الطاقوي، وكذا تجسيد 750 مشروع للبحث على مدى الفترة 2017–2022 بمعدل 150 مشروع سنوي.

ترقية حقوق المرأة

لم يستثن مخطط عمل الحكومة المرأة من الدور الكبير المنوط بها في الحياة العامة للمجتمع، مؤكدا أن الحكومة ستعمل على بذل مزيد من الجهود وحشد الإمكانات الضرورية لتمكين المرأة من المحافظة على هذه المكاسب وتعزيز حماية حقوقها والحفاظ عليها أكثر، حيث ستعكف الحكومة وبالتشاور مع المنظمات النسوية على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لترقية المرأة وإدماجها وذلك بتجنيد كل الكفاءات المتوفرة وستشجع هذه الإستراتيجية على إدماج المرأة في الدوائر الاقتصادية.

تعزيز حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية

تناول مخطط الحكومة مواصلة توسيع فضاء حقوق المواطن وحرياته من خلال التكريس الفعلي وتعزيز ضمانات حرية الصحافة والحق في الإعلام، التي تشكل دعامة أساسية لممارسة ديمقراطية والذي يتمثل في استكمال الإطار التنظيمي، الذي يجب أن يضع معالم الأخلاقيات المهنية التي يجب أن ترشد الصحافة في مسيرتها نحو العصرنة المكرسة والمعززة لحرية الصحافة والحق في الإعلام.

الشعب

نقابات الطلبة والأساتذة وموظفون يقررون:

تأسيس تنسيقية وطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي

■ مصيطفى: خلايا اليقظة ضرورة حتمية

أعلن ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي، أمس بالجزائر العاصمة، عن تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، في إطار مبادرة وطنية مفتوحة لكل الهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع.

وقعت النقابات المتمثلة في الاتحاد العام الطلابي الحر والمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي واتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام، على "ميثاق الشرف الجامعي" الذي يعتبر الإطار المرجعي للتنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي.

وكشف المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، خلال مداخلة له بمنتدى يومية "الحوار" حول موضوع "العنف في الجامعة الجزائرية: الدوافع، الآثار وكيفية المعالجة"، أن التنسيقية الوطنية هي "مبادرة لمحاربة العنف" بكل أشكاله داخل الحرم الجامعي، "حيث تتعاون نقابات الأساتذة والطلبة والموظفين لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية، في إطار موحد".

وقال ميلاط الذي سيتولى رئاسة التنسيقية، أنه سيتم "إنشاء فروع على مستوى كل جامعات الوطن"، بهدف "القيام بالدور التوعوي إلى جانب رصد حالات العنف بكل أشكاله ومحاولة التدخل"، موجها الدعوة إلى الإدارة لتكون ضلعا رابعا في المبادرة التي سيتم فتحها لمختلف النقابات والهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع.

وأوضح أن التنظيم الجديد سيضطلع بمهمة إعداد أرقام دقيقة حول حالات العنف الجسدي واللفظي، مؤكدا "غياب أرقام رسمية عن العنف في الجامعة"، كاشفا أن الأرقام غير الرسمية تسجل "3 حالات عنف جسدي يوميا أي حوالي ألف حالة سنويا".

ومن جهته، اعتبر الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي، أن ميثاق الشرف الجامعي سيتم توزيعه على مختلف المؤسسات الجامعية قصد إثرائه من طرف مكونات الأسرة الجامعية والخبراء، معتبرا أن "المبادرة الثلاثية هي محاولة لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها وتدارك الاختلالات في التنسيق بين مكوناتها".

وفي تفصيلهم لأسباب "انتشار العنف في الوسط الجامعي"، اتفق غالبية المتدخلين على ضعف التواصل المؤسساتي داخل الجامعة، وتأثير المحيط الداخلي والخارجي على الطالب وغياب الضوابط لمحاربة الظاهرة والاكتظاظ الكبير الذي يمثله 2 مليون طالب سيلتحقون بمقاعد الدراسة خلال الدخول الجامعي المقبل وما يصحبه من "تلاعب" في عملية التوجيه والتحويلات، كما وجه ممثلو نقابات الأساتذة والموظفين أصابع الاتهام للإدارة بتحملها "النسبة الأكبر من مسؤولية انتشار العنف".

وفيما التزم أصحاب المبادرة بالتنسيق الميداني من أجل إيجاد حلول لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، اقترح الخبير الاستشرافي والوزير السابق بشير مصيطفى، القيام بإصلاحات جوهرية في قطاع التعليم العالي وإعادة النظر في نظام التقييم وكذا تنصيب خلايا اليقظة في الجامعات مع التطبيق الصارم لصيغ الردع القانوني.

تقديرا للعلاقة بين الشرطة والجامعة

جامعة باب الزوار تكرّم اللواء هامل

كرمت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا باب الزوار اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني، بشهادة تقديرية نظير جهوده في تمتين التعاون والتنسيق المشترك بين جهاز الشرطة والجامعة.

وجاء التكريم عرفانا من الجامعة للدور الذي يبذله اللواء في خدمة البحث العلمي من خلال مساندة الجامعة بصقل الطلبة عبر تنظيم الأمن الوطني لمحاضرات توعية وفعاليات من أهدافها اكتساب المعارف الأمنية بالإضافة إلى تسخير الموارد البشرية والمادية لإنجاز رسائل وأطروحات التخرج.

أشاد مدير الجامعة البروفيسور محمد سعيدي بالدعم الذي تقدمه المؤسسة الشرطية للجامعة التي تعد رافدا أساسيا في إثراء مسيرتها وتقدمها، مؤكدا اهتمامه بالانفتاح والتواصل مع الأمن الوطني لتعزيز مجالات التعاون وفتح الآفاق أمام الجامعة لتمكينها من أداء رسالتها في الإسهام في تنمية المجتمع المحلي.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها

تأسيس تنسيقية وطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي

3 حالات عنف جسدي يوميا داخل الحرم الجامعي

أعلن ممثلون عن نقابات الطلبة والأساتذة الجامعيين وموظفي قطاع التعليم العالي، أمس، عن تأسيس التنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي في إطار مبادرة وطنية مفتوحة لكل الهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع، والتي تعتبر محاولة لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها وتدارك الاختلالات في التنسيق بين مكوناتها.

■ س.ب

● وقعت النقابات المتمثلة في الاتحاد العام الطلابي الحر والمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي واتحادية التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والإعلام، على ميثاق الشرف الجامعي الذي يعتبر الإطار المرجعي للتنسيقية الوطنية لمكافحة العنف في الوسط الجامعي. وكشف المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، خلال مداخلة له بمنتدى يومية «الحوار» حول موضوع «العنف في الجامعة الجزائرية: الدوافع، الآثار وكيفية المعالجة»، أن التنسيقية الوطنية هي مبادرة لمحاربة العنف بكل أشكاله داخل الحرم الجامعي، حيث تتعاون نقابات الأساتذة والطلبة والموظفين لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية في إطار موحد.

وقال ميلاط الذي سيتولى رئاسة التنسيقية، أنه سيتم إنشاء فروع على مستوى كل جامعات الوطن، بهدف القيام بالدور التوعوي إلى جانب رصد حالات العنف بكل أشكاله ومحاولة التدخل، موجها الدعوة إلى الإدارة لتكون ضلعا رابعا في المبادرة التي سيتم فتحها لمختلف النقابات والهيئات والجمعيات والشخصيات المعنية بالقطاع.

وأوضح أن التنظيم الجديد سيضطلع بمهمة إعداد أرقام دقيقة حول حالات العنف الجسدي واللفظي، مؤكدا غياب أرقام رسمية عن العنف في الجامعة، كاشفا أن الأرقام غير الرسمية تسجل 3 حالات عنف جسدي يوميا أي حوالي ألف حالة سنويا.

ومن جهته، اعتبر الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي، أن ميثاق الشرف الجامعي سيتم توزيعه على مختلف المؤسسات الجامعية قصد إثرائه من طرف مكونات الأسرة الجامعية والخبراء، معتبرا أن المبادرة الثلاثية هي محاولة لإخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها وتدارك الاختلالات في التنسيق بين مكوناتها.

وفي تفصيلهم لأسباب انتشار العنف في الوسط الجامعي، اتفق غالبية المتدخلين على ضعف التواصل المؤسساتي داخل الجامعة، وتأثير المحيط الداخلي والخارجي على الطالب وغياب الضوابط لمحاربة الظاهرة والاكتظاظ الكبير الذي يمثله 2 مليون طالب سيلتحقون بمقاعد الدراسة خلال الدخول الجامعي المقبل وما يصحبه من تلاعب في عملية التوجيه والتحويلات، كما وجه ممثلو نقابات الأساتذة والموظفين أصابع الاتهام للإدارة بتحملها النسبة الأكبر من مسؤولية انتشار العنف.

وفيما التزم أصحاب المبادرة بالتنسيق الميداني من أجل إيجاد حلول لمكافحة العنف في الوسط الجامعي، اقترح الخبير الاستشرافي والوزير السابق بشير مصيطفى، القيام بإصلاحات جوهرية في قطاع التعليم العالي وإعادة النظر في نظام التقييم وكذا تنصيب خلايا اليقظة في الجامعات مع التطبيق الصارم لصيغ الردع القانوني.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا تكرم اللواء هامل

● كرّمت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنلوجيا بباب الزوار، اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني بشهادة تقديرية نظير جهوده في تمتين التعاون والتنسيق المشترك بين جهاز الشرطة والجامعة.

وجاء التكريم عرفان من الجامعة بالدور الذي يبذله اللواء عبد الغني هامل، المدير العام للأمن الوطني في خدمة البحث العملي من خلال مساندة الجامعة بصقل معارف الطلبة عبر تنظيم الأمن الوطني لمحاضرات توعوية وفعاليات من شأنها إكساب المعارف الأمنية للطلبة، بالاضافة الى تسخير الموارد البشرية والمادية لإنجاز رسائل وأطروحات التخرج، حيث أشاد مدير الجامعة البروفيسور محمد سعيدي بالدعم الذي تقدمه المؤسسة الشرطية للجامعة التي تعد رافد أساسيا في إثراء مسيرتها وتقدمها، مؤكدا اهتمامه بالانفتاح والتواصل مع الأمن الوطني لتعزيز مجالات التعاون وفتح الآفاق أمام الجامعة لتمكينها من أداء رسالتها في الإسهام في تنمية المجتمع المحلي.

هذا ولاتدخر المديرية العامة للأمن الوطني أي جهد في سبيل الارتقاء بالعلاقة بين الشرطة والجامعة

وقت الجزائر

جامعة "طاهري محمد" ببشار

10 هياكل جديدة للبحث العلمي في الأفق

سيتم فتح عشرة هياكل جديدة للبحث العلمي أمام الباحثين والطلبة خلال الموسم الجامعي القادم (2018/2017) على مستوى القطب الجامعي "طاهري محمد" ببشار، كما علم لدى مسؤولي هذا الصرح العلمي.

●وستدعم هذه المنشآت العلمية الجديدة التي توجد قيد التجهيز حاليا (16) مخبر بحث وتطبيق التي تحصيها الجامعة في الوقت الحالي والتي يسجل بها برسم الموسم الجامعي الجاري 11.000 طالب من بينهم 2.400 مسجل للسنة الجامعية الحالية 2016-2017 مثلما أوضح لوكالة الأنباء الجزائرية مدير الجامعة البروفيسور عباسي بوجمعة.

وتعد جامعة محمد طاهري مؤسسة علمية متعددة التخصصات حيث توفر كافة المجالات الجامعية من خلال ستة قطاعات كبرى للتعليم ويتعلق الأمر بالعلوم والتكنولوجيا وعلوم التجارة وعلوم التسيير والآداب واللغات والحقوق والعلوم السياسية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، فضلا عن كلية الطب وتعتبر دعما حقيقيا لجهود التنمية الاقتصادية بالمنطقة وفق شروحات المسؤول ذاته.

كما تزود أيضا سوق الشغل المحلية بالإطارات الجامعية ذات الكفاءة القادرة على رفع التحديات وتقدم مساهمة في تطوير هذه المنطقة من الجنوب الغربي للوطن وذلك بفضل 110 اختصاص علمي موزعة عبر ثلاثة مراحل تعليمية (ليسانس وماستر ودكتوراه)، كما أضاف البروفيسور عباسي بوجمعة.

وأضاف في السياق ذاته "أنه وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن كلية الطب التي فتحت أبوابها أمام طلبة الجنوب الغربي للبلاد منذ 2014 تقدم دعما في غاية الأهمية لجامعتنا في التكوين والتأطير الطبي لفائدة مختلف الهياكل الاستشفائية لناطق بشار وتندوف وأدرار والبيض والنعامة".

وسيسمح ذلك كما ذكر المتحدث- بوضع حد نهائي للعجز المسجل بخصوص ممارسي الصحة بهذه المناطق.

«وتحصي هذه الكلية وللسنة الثالثة من تواجدها 183 طالب من كلا الجنسين و29 في التكوين الإقامي مؤطرين بنسبة 100 بالمائة من قبل أساتذة مكونين من قبل جامعتنا" كما أضاف المسؤول ذاته.

ويضمن التأطير على مستوى القطبين الجامعيين لهذه المؤسسة التابعة للتعليم العالي والبحث العلمي ما مجموعه 633 أستاذ من ضمنهم 142 برتبة بروفيسور الذين يضمنون أيضا التأطير البيداغوجي ل 105 اختصاص علمي مدرس على مستوى جامعة التكوين المتواصل حسب عباسي.

و«ترجمت جهود تطوير وتدعيم هذه الكليات هذه السنة في الاستقلالية الإدارية والبيداغوجية والمالية وهي العملية التي تمت في ظروف جيدة من شأنها أن تعطي نفسا جديدا لنشاطاتها العلمية" حسب ذات المصدر. ويشكل البحث العلمي واحدا من المجالات المحورية في الأنشطة العلمية والأكاديمية للجامعة والتي يضمنها 16 مخبرا متوفرا على وسائل مادية هامة وتجهيزات علمية حديثة بمجموع 600 طالب مسجل بها من ضمنهم 250 لنيل الدكتوراه (نظام إل -إم- دي) في مختلف المجالات والاختصاصات العلمية كما أشار مدير الجامعة.

وتم اقتراح من جهة أخرى وبرسم السنة الجامعية الحالية مناقشة 78 مذكرة دكتوراه من بينها 11 مذكرة بنظام ليسانس ماستر- دكتوراه كما تم ترسيم 103 أستاذ معظمهم في اختصاصات يجري تدريسها بهذا الفضاء العلمي.

وتساهم هذه المؤسسة الجامعية التي تتوفر على مكتبة مركزية (236.145 كتاب من بينها 72.410 عنوان في مختلف حقول العلم) بشكل واسع في جهود تثمين العلم والمعارف لمختلف شرائح الطلبة ولفائدة أيضا العاملين بقطاعات النشاط وذلك في إطار برامج التكوين المتواصل للموظفين كما أكد مدير جامعة طاهري محمد ببشار.

VIOLENCE EN MILIEU UNIVERSITAIRE

Comment contrer le phénomène

Des cellules de veille pour suivre et contrer la violence scolaire au niveau de tous les paliers, un phénomène qui risque de prendre des proportions plus dangereuses. C'est ce qu'a proposé, hier, l'expert économique Bachir Msitfa lors du forum d'El Hiwar consacré à «la violence en milieu universitaire». L'ancien ministre — lui-même a été victime de cette violence quand il était étudiant — s'est attardé sur les facteurs qui nourrissent celle-ci. Selon lui, «le changement socioéconomique et le passage brusque du socialisme à l'économie de marché, qui a favorisé l'aspect matériel, constituent une cause directe». «Les choses se sont déroulées de la même façon partout dans le monde, où l'on enregistre 9 millions de morts annuellement suite à des violences liées à ce changement.» Selon lui, «l'environnement interne et externe, les influences culturelles et communicatives et l'absence de clubs ou d'espaces susceptibles de faire rencontrer professeurs et étudiants et un système d'évaluation aléatoire nourrissent la violence». Afin de mettre un terme à ce phénomène qui risque, selon Msitfa, de «devenir plus agressif avec l'émergence de réseaux et de bandes, il est nécessaire de prendre des mesures à court et long terme». Il prônera l'engagement d'une étude socio-éducative pour l'école et l'université et la mise en place de trois groupes d'experts, sans oublier des réformes profondes avec l'adoption du système 7+7 (14 années d'études). Il a proposé également la mise en place d'une charte de l'éthique universitaire. Le coordinateur du Conseil national économique et social, Abdelhafid Milat, a souligné que «la violence a atteint des proportions alarmantes». «Au quotidien, nous enregistrons des cas de violence verbale ou physique», indique-t-il. Il citera l'assassinat en 2010 d'un professeur à l'Université de Mostaganem et il y a trois semaines, la tentative d'assassinat d'un autre à M'sila. «Les victimes de ce phénomène sont le professeur, l'étudiant et les travailleurs face à une administration et à un système d'évaluation inégal». L'intervenant a appelé le ministère de l'Enseignement supérieur à intervenir au plus vite. Selon le président de l'Union nationale de la recherche scientifique et de l'information, Salim Bentiba, «la violence débute dès l'orientation du nouveau bachelier et les transferts qui se basent sur les connaissances». «Il faut le respect de la plateforme établie en juillet et chaque transfert doit être validé par la commission du ministère», a-t-il suggéré. «Le cas de l'école préparatoire et le scandale des transferts d'étudiants avec des moyennes au-dessous de celles requises sont encore vivaces», a-t-il rappelé. Le SG du Syndicat des étudiants libres, Saleh Douadi, affirmera que «la violence est le fruit d'un cumul de tensions et de l'absence de règles au sein de l'université, sans oublier le manque de formation des agents de sécurité». Cette violence est pour le chercheur Ahmed Rouadjia «le reflet de la violence sociale et politique». «Elle trouve son origine profonde dans plusieurs facteurs anthropologiques, ethniques et régionaux qui se trouvent aggravés par un volume de frustrations et d'ambitions.» «Il n'y a pas seulement des étudiants voyous. Il y en a parmi les enseignants qui le sont aussi», a-t-il clamé. Présent au forum, le président du groupe des parlementaires indépendants, Mohamed-Lamine Osmani, a estimé que «l'absence d'investissement dans l'humain et la perte des valeurs au sein de la famille, l'école et la mosquée ont contribué à l'apparition du phénomène».

■ Souhila Habib

EL MOUDJAHID

LUTTE CONTRE LA VIOLENCE EN MILIEU UNIVERSITAIRE

COORDONNER LES ACTIONS

Des représentants d'étudiants, d'enseignants et de professionnels du secteur de la Recherche scientifique ont annoncé hier à Alger la création d'une Coordination nationale pour lutter contre la violence en milieu universitaire dans le cadre d'une initiative nationale ouverte à toutes les institutions, associations ou personnes s'intéressant au secteur. L'Union générale estudiantine libre (UGEL), le Conseil national des enseignants du Supérieur (CNES) et la Fédération nationale de l'enseignement supérieur, de la culture et de l'information ont signé la «Charte d'honneur universitaire», considérée comme cadre référentiel de la Coordination nationale de la lutte contre la violence en milieu universitaire. Le coordonnateur national du CNES, Abdelhafid Milat, a indiqué, lors de son intervention au Forum du quotidien *El-Hiwar* sur la «violence au sein de l'université algérienne», que la Coordination nationale était «une initiative pour faire face à la violence» dans toutes ses formes au sein de l'université «où tous syndicats confondus (étudiants, enseignants et professionnels) collaborent pour la première fois dans l'histoire de l'université algérienne dans un seul cadre». M. Milat qui présidera ladite Coordination a souligné que «des antennes de la Coordination seront créées à travers toutes les universités du pays» pour «sensibiliser, détecter les cas de violence et intervenir», invitant l'administration à s'impliquer dans l'initiative qui sera ouverte aux différents syndicats, institutions et personnalités qui s'intéressent au secteur. Il a précisé, en outre, que ce nouvel organisme «sera chargé d'élaborer des chiffres exacts concernant les cas de violence physique et verbale», soulignant l'absence de chiffres officiels sur ce phénomène, alors que les chiffres officieux enregistraient quotidiennement «3 cas de violence physique, soit près de 1.000 cas par an».

De son côté, le Secrétaire général de l'UGEL, Salah Eddine Douadji, précise que la Charte d'honneur universitaire sera distribuée aux différents établissements universitaires pour être enrichie par la famille universitaire et les experts, estimant que «l'initiative des trois parties tend à faire sortir l'université de sa crise et de pallier le déséquilibre de coordination entre ses composants. En expliquant les motivations «de la violence en milieu universitaire», la majorité des intervenants a convenu du manque de communication institutionnelle au sein de l'université et de l'impact de l'environnement intérieur et extérieur sur l'étudiant, l'absence de garde-fous pour faire face à ce phénomène ainsi que la surcharge des universités qui accueilleront près de 2 millions d'étudiants la prochaine rentrée universitaire. Les représentants des syndicats ont accusé l'administration , tout en leur incombant la responsabilité de cette violence.

Après l'engagement des initiateurs de coordonner sur le terrain, M. Bachir Messaitfa, ex-ministre et expert en prospective, a suggéré de procéder à des réformes fondamentales dans le secteur de la Recherche scientifique, de réviser le système d'évaluation, et d'installer des cellules vigilantes au niveau des universités tout en appliquant les formules de dissuasion juridique. **(APS)**

El Watan

UNIVERSITÉ ALI LOUNICI

Installation du nouveau recteur

En janvier 2017, *El Watan* écrivait : *«Avec 38 conventions nationales et 10 internationales signées, l'université Blida 2, Ali Lounici, d'El Affroun marque sa volonté de sortir de son isolement»*. Son recteur, le professeur Ahmed Chaâlal, insistait sur la nécessité de s'ouvrir sur le monde extérieur, sur l'environnement socioéconomique, il en faisait son cheval de bataille.

«L'homme des conventions», tête de liste FLN à Tissemsilt lors des législatives du 4 mai 2017, est élu député. Il quitte donc cette université qu'il a dirigée pendant deux ans et où il a su gagner l'estime de ses collaborateurs et de l'ensemble des étudiants. C'est dans une atmosphère placée sous le signe des adieux pour le déjà ex-recteur, le professeur Ahmed Chaâlal, et celui du poids d'une lourde responsabilité, pour le nouveau recteur, le professeur Khaled Ramoul, directeur du laboratoire droit et immobilier au sein de cette même université, que s'est déroulée, lundi dernier, l'installation du nouveau chef de l'université Ali Lounici d'El Affroun, en présence du secrétaire général du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Mohamed M'hamed Sediki qui a procédé aux formalités de l'installation. Ce dernier a connu, alors qu'il était recteur de l'université de Mostaganem, Ahmed Chaâlal, qui était doyen. Il l'a remercié *«pour tout ce qu'il a fait pour le secteur»*. Etaient présents à cette cérémonie, les représentants des autorités civiles, militaires et universitaires de la wilaya de Blida. Le professeur Ahmed Chaâlal a pris la parole pour dire, ému : *«J'ai fait tout mon possible pour donner à l'université Ali Lounici l'image qu'elle mérite en tant que l'une des plus importantes dans le pays, vu le nombre de ses étudiants. J'ai réalisé avec mes partenaires, professeurs, administration et étudiants, des conventions pour ouvrir cette université sur l'extérieur. Nous avons mis sur pied un plan de développement de l'université que nous appliquons»*. Le professeur Khaled Ramoul, désormais nouveau recteur de l'université Blida 2, affirme, dans son discours de présentation : «J'ai beaucoup appris de M. Chaâlal, grâce à lui, cette université est devenue l'une des plus importantes de la région. Je ferai mon possible pour réaliser, avec tous ceux qui m'entourent et qui vont m'aider dans cette lourde tâche qu'on me donne, aujourd'hui, les objectifs tracés par mon prédécesseur. L'équipe qui existe déjà continuera à aller de l'avant avec le même dynamisme et la même détermination». Le train mis sur les rails par cette jeune équipe de gagnants continuera, certainement, sa route vers de nouvelles conventions et de nouvelles réussites. Bon vent.

Mohammed Rahmani

la Dépêche de Kabylie

PR BOUALEM SAIDANI, recteur de l'université de Béjaïa

«L'université de Béjaïa s'est hissée de la 25 à la 6e place»

À travers cet entretien, Pr Boualem Saïdani, recteur de l'université ***Abderahmane Mira***, fait une halte après quatre ans de règne pour établir son bilan. Il évoque aussi les questions de l'heure se rapportant au fonctionnement de l'institution.

La Dépêche de Kabylie : La rentrée universitaire 2017-2018 est déjà à nos portes, l'ouverture du nouveau pôle d'Amizour est incertaine et le chantier du nouveau pôle d'El-Kseur a enregistré un retard. Par conséquent, comment préparez cette rentrée ?

Boualem Saïdani : Comme chaque année, la rentrée universitaire se prépare suffisamment à l'avance, et le ministère nous accompagne dans cette opération récurrente. Pour revenir à votre question, je rappelle que l'université de Béjaïa dispose actuellement de 46 000 places pédagogiques, dont 4 100 places du campus d'Amizour et les 6 000 places du campus d'El Kseur étant en phase de finalisation; et les autorités ministérielles et de wilaya œuvrent pour une livraison rapide de cette nouvelle infrastructure. Les effectifs étudiants s'élèveront pour la rentrée prochaine à environ 45 000. Tenant compte du coefficient de foisonnement, nous assurons une rentrée universitaire dans des conditions normales, excepté quelques difficultés gérables que nous rencontrons au niveau de l'ancien campus de Targa Ouzemour, qui est au seuil de la sursaturation. Cependant, les infrastructures ne représentent qu'une partie du dispositif global de préparation de la rentrée universitaire. En effet, nous préparons aussi l'encadrement pédagogique, administratif et technique nécessaire, nous mettons à jour nos offres de formation, nous élaborons de nouvelles spécialités, nous préparons les équipements utiles à la formation et à la recherche, sans oublier la préparation des conditions d'accueil des nouveaux bacheliers, qui constitue une opération de grande importance pour laquelle l'université mobilise tous les moyens requis, y compris ceux relatifs à la numérisation des procédures de gestion pédagogique et administrative. Je garantis que tout est fin prêt pour assurer une bonne rentrée universitaire à Béjaïa.

Béjaïa est une ville d'histoire et de civilisation. À quand l'ouverture d'un institut ou d'une faculté d'histoire ?

Nous sommes conscients de l'importance et de l'intérêt d'avoir un département d'histoire au sein de l'Université de Béjaïa. Il est en effet regrettable que l'établissement n'ait pas ouvert une structure dédiée à l'histoire, dans une ville d'histoire et carrefour des civilisations. Pour combler cette lacune et dans la perspective de la création proche d'un département d'histoire, une offre de formation dans la discipline vient d'être lancée avec une trentaine d'étudiants. L'Université de Béjaïa, à travers ses instances pédagogiques et avec le soutien de notre ministère, mobilisera les moyens nécessaires permettant la mise en place d'un département qui rayonnera et participera à la valorisation de notre patrimoine et glorieuse histoire. Une première action dans ce sens a déjà été entreprise à travers la signature de conventions et de partenariats avec plusieurs institutions engagées à apporter leur soutien à cette formation, telles le centre national des études et de recherche dans le mouvement national et la révolution du 1er Novembre 1954, et le centre national des archives, toutes les deux signées respectivement en août et novembre 2016.

Le syndicat autonome SNAPAP se plaint des "pressions" exercées sur ses membres au niveau de l'université et des structures des œuvres universitaires en particulier. Que répondez-vous ?

L'administration de l'université est respectueuse de l'exercice du droit syndical consacré par la loi 90-14 du 02-06-1990 modifiée et complétée. Ce droit doit s'exercer dans un cadre légal, dans une organisation syndicale agréée par les autorités compétentes. Effectivement, à l'Université de Béjaïa, un groupe de travailleurs a voulu récemment lancer une section syndicale SNAPAP. Ayant confirmé auprès des autorités et responsables que celle-ci n'a pas été installée par le représentant du SNAPAP habilité à l'échelle de la wilaya, nous avons aussitôt informé le représentant des travailleurs voulant créer cette section, en l'occurrence Mihoub Samir, conducteur automobile, de la nécessité du respect des procédures et de la loi régissant l'activité syndicale. Il ne s'agit nullement de pression mais plutôt du souci d'une application correcte et du respect de la loi par l'administration. Quant aux travailleurs relevant des œuvres universitaires, je rappelle qu'ils ne font pas partie des effectifs de l'université. Leurs actions d'entrave au fonctionnement et bon déroulement des activités pédagogiques au sein de l'université ne peuvent être tolérées et les dispositions qui s'imposent seront prises.

Suggérez-vous qu'il y a des entraves à vos projections ?

Depuis mon installation en janvier 2013, j'ai travaillé en équipe et en concertation avec toutes les structures de l'université, pour partager ma vision et mettre en place une stratégie de développement de l'établissement à court et à moyen termes. Le protocole de gestion participative mis en œuvre a souvent été concluant et a permis d'atteindre les objectifs qui ont été fixés. L'université de par sa nature et sa spécificité connait parfois des actions de protestation, voire même de fermeture de campus, qui pénalisent fortement le bon déroulement des activités pédagogiques et qui portent préjudice à la qualité de formation. J'appelle l'ensemble des acteurs de la communauté universitaire à œuvrer pour la consolidation d'un climat de travail serein et à l'accompagnement du plan de développement de l'université.

La gestion des œuvres universitaires à Béjaïa enregistre ces trois dernières années une décadence en matière de qualité des services et d'encadrement. Quel est le rôle du recteur devant cet état de fait ?

Permettez-moi de vous confirmer que contrairement à ce que pensent certaines personnes et à ce qui est parfois publié sur les réseaux sociaux, la gestion des œuvres universitaires a connu une nette amélioration. En matière d'hébergement, les directions des œuvres universitaires de la wilaya de Béjaïa ont bénéficié d'un programme de réhabilitation des anciennes infrastructures et de réalisation de trois nouvelles résidences dotées de structures de loisirs, de sports et de culture. En l'espace de trois ans, nos capacités d'hébergement ont été renforcées de 8 000 lits supplémentaires, ce qui a permis une nette amélioration du cadre de vie estudiantin. Le transport, quant à lui, s'est vu renforcé par une flotte de nouvelle génération. Pour ce qui est de la restauration, à l'exception de quelques insuffisances circonstancielles, cette prestation reste à mon sens globalement acceptable. Mesdames les directrices des œuvres universitaires de Béjaïa et d'El Kseur, chargées de ce dossier, peuvent vous donner plus de précisions. Les indicateurs positifs que je viens de citer sont le fruit des moyens humains et financiers consentis par le ministère de tutelle, et le résultat des réunions de coordination que nous organisons régulièrement avec les directions des œuvres universitaires. Ce travail de coordination que je mène émane d'une conviction profonde que les résultats pédagogiques sont aussi tributaires de la bonne prise en charge des étudiants en matière d'œuvres universitaires.

Qu'en est-il du taux d'échec et de réussite à l'université de Béjaïa ?

Nous avons constaté que l'orientation des nouveaux bacheliers est un paramètre déterminant dans la formation et la réussite d'un étudiant. C'est pourquoi il y a eu un effort considérable accompli dans ce sens par la tutelle lors des inscriptions des nouveaux bacheliers, mais aussi par les équipes pédagogiques durant le cursus universitaire, dont le résultat a permis d'améliorer sensiblement le taux de réussite des étudiants. À l'Université de Béjaïa, le taux de réussite global en première année Licence en 2016 est de l'ordre de 64%. En 3ème année Licence, ce taux a atteint les 77%. Quant au Master, nous enregistrons un taux de réussite de 83%. Je suis certain que ces taux peuvent encore être améliorés en respectant davantage le temps pédagogique requis, et l'utilisation fréquente des nouveaux outils numériques et supports pédagogiques.

Quelles appréciations faites-vous des avancées enregistrées depuis votre intronisation ?

Dès mon installation, il y a de cela 4 années, j'ai élaboré avec mon équipe une stratégie de gouvernance basée sur une gestion participative et le partage d'objectifs. Nous avons alors intégré dans cette démarche, essentiellement, les actions suivantes : La mise en place des structures et des instances de l'université selon l'organigramme officiel, la création de laboratoires de recherche dans chaque faculté pour donner sens au statut de l'enseignant-chercheur, la mise en place de procédures adaptées pour une dynamique de production scientifique de qualité, l'amélioration de la visibilité et l'élévation du rang de l'université sur la scène nationale et internationale, la diversification et professionnalisation des offres de formation, l'amélioration de l'employabilité des diplômés et leur accompagnement dans la création d'entreprises, l'intégration des outils numériques dans la gestion et la formation à l'université, le suivi et l'achèvement du programme de réalisation et d'équipement des infrastructures de recherche, et enfin le suivi de la réalisation des deux nouveaux campus d'Amizour et d'El Kseur et le renforcement du réseau de coopération national et international. Sur le terrain, nous enregistrons avec satisfaction l'adhésion de la communauté universitaire à cette démarche et à ses objectifs. Le résultat obtenu est appréciable, ce qui a d'ailleurs hissé aujourd'hui l'Université de Béjaïa à la 6e place du classement des universités algériennes alors qu'elle occupait la 25e place en 2012. En termes d'infrastructures, nos laboratoires de recherche disposent maintenant de structures adaptées, et l'université est renforcée par de nouvelles réalisations qui permettront plus d'attractivité d'étudiants, de commodités de travail et de confort. Au regard des moyens humains et financiers consentis par l'Etat au bénéfice de l'Université de Béjaïa et de la confiance qui nous est accordée par Monsieur le ministre, nous avons l'ambition de faire de notre établissement le fer de lance du progrès socio-économique de la région, et un acteur essentiel au service du développement du pays.

Entretien réalisé par T. Mustapha.

la Dépêche de Kabylie

UNIVERSITÉ *Akli Mohand Oulhadj* Conséquences des grèves à répétition

Report des inscriptions pour les masters

La plupart des départements que compte l'université *Akli Mohand Oulhadj* de Bouira ont reporté à septembre les inscriptions pour les masters cette année.

En effet, le retard cumulé durant l'année universitaire courante a contraint les responsables de l'université de reporter les inscriptions pour le master, contrairement aux universités voisines, dont celle de Boumerdès et celle de Médéa, lesquelles ont déjà lancé la procédure des inscriptions depuis le début du mois en cours. En effet, cette décision est motivée par le retard cumulé à cause des grèves à répétition, déclenchées par les différentes organisations estudiantines, dont l'UGEL (l'Union Générale des Etudiants Libres) et l'UNEA (l'Union Nationale des Etudiants Algériens), lesquelles ont considérablement perturbé la réalisation du programme pédagogique annuel. La durée du retard est estimée à plus de trois mois pour cette année universitaire (2016/2017), d'après une source proche du rectorat de ladite université. Ainsi, la faculté des lettres et des langues, constituée de trois départements (français, Tamazight et arabe) ont prévu un report desdites inscriptions pour le mois de septembre prochain. Au demeurant, il est utile de signaler que le département de Tamazight (DLCA) est le plus touché par le retard dans l'exécution des programmes pédagogiques et du calendrier. D'après les services administratifs, les étudiants sont en pleine période d'examen du second semestre. Selon notre interlocuteur, la fermeture de l'ensemble des facultés et départements de l'université est prévue pour le 16 Juillet prochain. De facto, le DLCA sera à plus forte raison, contraint d'organiser les examens de rattrapage du second semestre lors de la prochaine rentrée, planifiée au mois de septembre. Dans la même situation, on retrouve la faculté des sciences humaines et sociales. Par ailleurs, la pire situation ne peut être que celle partagée par le département des sciences juridiques (Droit) et celui des sciences économiques, lesquels n'ont toujours pas annoncé la date des examens du second semestre. De ce fait, les deux départements n'ont d'autres choix que de les différer jusqu'à la prochaine rentrée universitaire. Ce faisant, le département de Droit entamera encore une fois l'année universitaire avec du retard. Car, il faut le rappeler, l'année universitaire précédente n'a été entamée qu'en fin novembre. En somme, les étudiants en fin de cycle, ne seront pas en mesure d'obtenir leurs diplômes, ni même ceux inscrit en master. C'est dire que l'impact des grèves est pour le moins regrettable. «Je ne pourrai m'inscrire à aucun concours à cause de ce retard pénalisant», s'est plaint Imad, étudiant en fin de cycle au département de Tamazight.

Aziz Cheboub

la Dépêche de Kabylie

SIDI-AÏCH Projets d'échanges et de jumelages au menu

L'ambassadeur de l'Afrique du Sud hôte de Tifra

À l'occasion de la célébration de la Journée de l'enfance africaine, son excellence l'ambassadeur de l'Afrique du Sud, M. Dennis Dlomo, a été, avant-hier soir, l'hôte de la commune de Tifra, dans la daïra de Sidi-Aïch (Béjaïa).

M. Dlomo a, en effet, répondu à l'appel des associations de Tifra, "Scout Thiziri", l'APC de Tifra et Meso Next team de l'université de Boumerdès, dont un professeur animateur de la dite association est originaire de la localité de Tifra. Accompagné des responsables locaux, du chef de daïra de Sidi-Aïch et d'une foule très nombreuse, l'ambassadeur de l'Afrique du Sud a eu notamment à visiter le nouveau siège communal, et assister aux festivités commémorant cette Journée. «Il est temps de donner un nouveau souffle à nos relations pour les illustrer en coopération économique diversifiée», a affirmé en substance Dennis Dlomo. L'ambassadeur du pays émergent juge également nécessaire pour l'Algérie et l'Afrique du Sud de «mettre la main dans la main, afin d'élargir l'éventail des échanges bilatéraux, pour occuper tous les domaines de coopération». Au sujet de la localité, il confiera : «Cette région de Kabylie est sublime et je suis émerveillé par cette jeunesse motivée. Nous reviendrons prochainement afin de concrétiser sur le terrain d'éventuels jumelages». Les hôtes de la coquette ville de Tifra ont, également, assisté, au centre culturel Hami Arezki, à une pièce théâtrale, présentée par la troupe des Scouts d'El-Flaye. Kamel Mohamedi, professeur à l'université de Boumerdès a, pour sa part, animé une conférence portant sur le thème «Changement climatique». La vie de Nelson Mandela a été ensuite présentée par l'ambassadeur lui-même, suscitant l'intérêt du très nombreux public présent sur le site. Rabah Meksem, maire de la commune de Tifra dira, à propos de cette visite : «Son excellence l'ambassadeur de l'Afrique du Sud a découvert les potentialités que recèle notre commune. On a parlé d'éventuels échanges et jumelages et d'autres projets à concrétiser. Notre hôte reviendra prochainement, afin de définir les contours de ce projet d'échanges». À rappeler, par ailleurs, que le continent africain honore ses jeunes chaque 16 juin, pour rendre hommage aux élèves qui ont participé à l'Insurrection du 16 juin 1976 à Soweto contre l'Apartheid. Cette date est le symbole de la lutte des jeunes pour leurs droits de façonner leur propre avenir. Aujourd'hui encore, la jeunesse africaine est confrontée à de nombreuses inégalités et injustices. Celles-ci sont aggravées par l'un des plus grands défis de l'époque contemporaine, à savoir le réchauffement climatique.

T. Mustapha.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

GUELMA

L'université a un nouveau recteur

Mohammed Menani

La salle de conférences Saci-Benhamla du nouveau pôle universitaire vient d'abriter la cérémonie d'investiture du Dr Salah El Aggoune dans ses fonctions de recteur de l'université du 8-Mai 1945, en remplacement du Dr Mohammed Nemamcha, appelé à rejoindre l'APN où il a été élu lors des législatives du 4 mai dernier. Cette séance de passation de consignes a été rehaussée par la présence de M. Mohammed Salaheddine Seddiki, secrétaire général du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, et de Mme Fatma Zohra Raïs, wali de Guelma, ainsi que le recteur de l'université Badji-Mokhtar à Annaba, en tant qu'invité d'honneur. Après 27 ans d'exercice dont 17 ans de rectorat, le recteur sortant a cédé son poste à son ex-vice-recteur qui avait en charge la pédagogie et ayant précédemment occupé plusieurs fonctions dans l'enseignement et la gestion dans le département de mécanique, la direction de l'université de formation continue. Le Dr Salah El Aggoune, qui est également docteur en génie mécanique (INSA Lyon-France), s'est félicité de cette confiance et s'est engagé à maintenir le cap de la dynamique d'amélioration exponentielle de l'institution qu'il est appelé désormais à gérer.

RELIZANE

Un étudiant en médecine porté disparu

Mahi Ahmed

Un jeune étudiant en première année médecine à l'université d'Oran, habitant dans la ville de Zemmoura dans la wilaya de Relizane, est porté disparu depuis le 11 du mois en cours. Le dernier contact avec ses parents a été effectué le même jour de sa disparition aux environs de 14h30, apprend-on. Sa famille se mobilise pour le retrouver et prie toute personne ayant des informations à son sujet de la contacter.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT

Cafouillage sur la date de passage devant l'APN

Cafouillage autour du passage du plan d'action du gouvernement devant les membres de l'Assemblée populaire nationale.

Mohamed Kebci - Alger (Le Soir) - Adopté mercredi dernier en Conseil des ministres sous la présidence du président de la République, l'on ne sait toujours pas si le plan d'action du gouvernement que coordonne Abdelmadjid Tebboune sera débattu et adopté par la nouvelle Assemblée populaire nationale (chose qui ne fait aucun doute au vu de la majorité détenue par le duo FLN-RND), avant ou après l'Aïd qui interviendra au début de la semaine prochaine.

Car au moment où une source parle de sa programmation pour mercredi prochain, soit au lendemain de l'installation des instances de la Chambre basse du Parlement, une autre source évoque la possibilité d'une présentation nocturne, soit lundi en soirée.

Deux options qui seront débattues ce matin lors de la réunion du président de l'APN avec les chefs des divers groupes parlementaires. Il est même question du jumelage de l'installation des structures de l'Assemblée et de la présentation de la feuille de route du gouvernement, cette dernière interviendrait juste après la première qui ne constitue qu'une simple formalité, les groupes parlementaires du FLN, du RND, du MSP, du TAJ et des indépendants, majoritaires, s'étant départagé les divers postes en jeu (vice-présidence de l'Assemblée, présidence, vice-présidence et rapporteurs des commissions permanentes de l'Assemblée) selon le second alinéa de l'article 13 de la loi organique fixant l'organisation et le fonctionnement de l'Assemblée populaire nationale et du Conseil de la Nation ainsi que les relations fonctionnelles entre les Chambres du Parlement et le gouvernement, faute d'avoir pu s'entendre sur une liste commune comme le stipule le premier alinéa dudit article.

Une programmation problématique car si le gouvernement a le souci de faire vite, tenant coûte que coûte à présenter son plan avant la fin du Ramadhan, ce n'est pas le cas des députés qui veulent «éplucher» ladite feuille de route avec, donc, davantage de temps. Ce qui plaide, dans ce cas, pour des débats après l'Aïd, surtout que nombre de députés n'ont pas encore pris connaissance du contenu du plan d'action remis jeudi au Parlement au lendemain de son adoption en Conseil des ministres.

D'ailleurs, selon nos informations, la majorité des députés de l'intérieur du pays n'a pas encore récupéré «la copie de Abdelmadjid Tebboune», transmise jeudi au Parlement. A priori, le plan du gouvernement sera soumis au vote des députés, mercredi ou jeudi matin au plus tard.

Sous le sceau de la durabilité de la crise

Cela dit, le plan d'action du gouvernement Tebboune se devait d'être la continuité de celui de son prédécesseur avec, cependant, ce petit plus lié à la durabilité de la baisse des cours de l'or noir.

Il porte plusieurs lignes directrices à même de faire face donc à la dégringolade des prix du pétrole entamée en juin 2014. Sauf que jusqu'ici, on a fait croire que cette baisse était passagère alors qu'elle semble s'inscrire dans la durée. C'est dans ce cadre qu'il faut inscrire les sorties du secrétaire général du RND et néanmoins directeur de cabinet du président de la République qui ne cesse depuis quelque temps d'inviter à faire reculer la démagogie et le populisme en disant la vérité au peuple.

Ce qui ne saurait se matérialiser sans des mesures audacieuses car douloureuses dans un programme d'ensemble le plus homogène possible, tranchant nettement avec ce qui a prévalu ces dernières années à la faveur de l'aisance financière induite par l'embellie des cours du pétrole.

Rationaliser les dépenses, valoriser toutes les ressources du pays, y compris les hydrocarbures fossiles conventionnels et non conventionnels ainsi que les énergies renouvelables, promouvoir les investissements, contenir davantage les importations des biens et des services pour préserver les réserves de change, moderniser les finances publiques et le système bancaire, assainir la sphère économique, promouvoir des financements internes non conventionnels qui pourraient être mobilisés pendant quelques années de transition financière pour ne pas trop impacter les programmes publics d'investissement, poursuivre la mise en place du nouveau modèle de croissance adopté l'année dernière par le Conseil des ministres.

Le plan d'action du gouvernement institue, par ailleurs, la retraite complémentaire qui permettra à tout travailleur d'avoir la possibilité d'augmenter son revenu à l'âge de la retraite, et compte poursuivre les efforts en vue de résorber le chômage, notamment chez les jeunes, à travers le renforcement des différents mécanismes et dispositifs déjà existants. Y figurent également, l'amélioration du système national d'enseignement et de formation et la valorisation de la recherche scientifique, inscrites au chapitre du développement humain.

M. K.

Le Citoyen
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION
LE CHOC DES IDEES MAIS PAS DES HOMMES

UNIVERSITÉ DE GUELMA

Une base de données concernant les diplômés par l'observatoire de suivi des diplômés

L'observatoire des relations et de suivi de l'insertion des diplômés de l'université de Guelma a permis, depuis sa création en 2016, de créer une base de données concernant 10764 diplômés entre détenteurs de licence et master dans différentes filières, a-t-on appris lors de la cérémonie d'installation du nouveau recteur de cette université.Fraichement élu au sein de la nouvelle Assemblée populaire nationale, Mohamed Nemamcha, ancien recteur de l'université de Guelma, a affirmé au cours d'une allocution prononcée à l'occasion, que cet observatoire a réalisé d'importants résultats en matière de connexion de l'université avec son environnement économique.Il a précisé, en ce sens, que cette structure a procédé à rassembler toutes les informations inhérentes aux diplômés ayant créé des micro-entreprises dans le cadre des différents dispositifs de l'emploi ajoutant que l'observatoire est composé de différents directeurs de facultés et les collectivités en sus de membres extérieurs en relation avec le secteur professionnel.Il a attesté que cet observatoire suit actuellement la situation de tous les diplômés au point de détenir même leurs numéros de téléphone personnels et leurs adresses mail.Au cours de cette cérémonie, présidée par le secrétaire général du ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS), Mohamed Salah Seddiki, dans la salle des conférences du nouveau campus universitaire, ce même intervenant a indiqué, en outre, que l'activité de l'observatoire se fait parallèlement à l'élaboration de contrats de partenariat avec différents secteur économiques publics et privés, essentiellement ceux qui activent sur le territoire de la wilaya. Il a, à ce propos, fait remarquer que ces contrats ont besoin d'une dynamisation pour attirer plus de main d'Euvre parmi les diplômés de l'université.De son côté, le nouveau recteur de l'université de Guelma, Dr Salah El Aggoun, a affirmé que l'université va Euvrer à poursuivre les différentes réalisations concrétisées dans le cadre de l'insertion des nouveaux diplômés universitaires en milieu socio-professionnel, considérant qu'en accompagnant l'essor qu'a connu l'université du 8 mai 1945 depuis sa création, il y a 30 ans, constitue un atout considérable pour réussir sa mission.La cérémonie d'installation du nouveau recteur, à laquelle a assisté la famille universitaire, a constitué une occasion de revenir sur les différentes réalisations concrétisées, notamment durant les 17 ans de gestion de l'ex-recteur au cours desquelles cette structure est passée du statut de centre universitaire à celui d'université avec un effectif avoisinant actuellement les 17 000 étudiants.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

LE PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT PRÉSENTÉ MARDI SOIR

Les députés se mettent au boulot

LA JOURNÉE du mardi s'annonce chargée pour les représentants du peuple.

NADIA BENAKLI

Les élus du peuple devront retrousser les manches. Les 462 députés auront à débattre le Plan d'action dès mardi soir. Le Premier ministre, Abdelmadjid Tebboune conduira son staff dans la soirée du 20 juin à l'APN pour étaler sa feuille de route. « Le Plan d'action sera présenté mardi soir devant les députés », a indiqué une source de l'APN. Prévue pour le 21 juin, soit le lendemain, le gouvernement a voulu faire vite. Ainsi, le président de l'APN a arrêté son planning en concertation avec le gouvernement bien avant la réunion, prévue aujourd'hui, avec les chefs des groupes parlementaires pour le même objectif.

Pour rattraper le temps perdu, l'Assemblée populaire nationale fera trois choses à la fois. Son président, Saïd Bouhadja, présidera mardi la réunion d'installation des structures parlementaires en plénière et juste après il réunira son bureau pour valider le planning fixé par le gouvernement. Dans la soirée, les députés seront conviés à la séance de présentation du Plan d'action. En plus clair, la journée du mardi s'annonce chargée pour les représentants du peuple.

Après un mois de congé payé, ces derniers marqueront officiellement la reprise. Ce qui n'est pas une simple affaire durant ces longues journées de jeûne. Plusieurs députés ont souhaité reporter l'examen du Plan d'action après la fête de l'Aïd, mais le gouvernement n'a pas voulu attendre plus. Ce dernier avait prévu au départ de présenter son Plan d'action pour demain 18 juin, mais à cause du retard mis par l'APN dans l'installation de ses structures il a fini par le reporter. Ce n'est pas tout. L'article 55 du règlement intérieur prévoit que le gouvernement doit remettre ses documents sept jours avant la présentation du Plan d'action. Le projet a été remis aux services de l'APN mercredi, soit juste après son adoption par le Conseil des ministres. L'APN va sans doute adopter ce projet avant l'Aïd pour vite libérer le gouvernement. Le projet passera pour une simple lecture au sein du Conseil de la nation pour obéir juste à une procédure de conformité. Par ailleurs, il y a lieu de rappeler que lors de la réunion de mercredi dernier, le président Abdelaziz Bouteflika a tracé les grandes lignes à suivre tout en demandant à son gouvernement de ne pas recourir à l'endettement externe et de se contenter des ressources financières disponibles. Le Premier ministre aura donc la tâche de chercher où trouver l'argent qui servira à financer les projets en cours ou ceux à prévoir. Abdelmadjid Tebboune devra s'expliquer devant les députés sa méthode de travail. Ce qui n'est pas une affaire facile.

En ces temps de crise et avec le maintien des subventions de l'Etat aux produits de large consommation, qui coûtent énormément d'argent à l'Etat, le gouvernement Tebboune se retrouve devant un sérieux défi. Ce dernier compte appliquer une politique qui consiste à cibler les couches de la population qui devront bénéficier de l'aide de l'Etat. Selon le communiqué du Conseil des ministres, le Plan d'action du gouvernement Tebboune «s'inscrit dans la continuation de la mise en œuvre du programme du président de la République». Il s'articule notamment, précise le communiqué, autour du renforcement de l'Etat de droit, des libertés et de la démocratie, ainsi que la consolidation de la bonne gouvernance, la promotion de l'identité nationale et la préservation de la mémoire. L'amélioration du cadre de vie par l'offre de logements, l'accès aux énergies et à l'eau, et la préservation de l'environnement, l'amélioration du système national d'enseignement et de formation et la valorisation de la recherche scientifique et la modernisation du système national de santé, constituent aussi des priorités pour le gouvernement du nouveau Premier ministre, Abdelmadjid Tebboune.

N. B.

La Tribune
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

UNIVERSITÉ DE GUELMA

Une base de données par l'observatoire de suivi des diplômés

L'OBSERVATOIRE des relations et de suivi de l'insertion des diplômés de l'université de Guelma a permis, depuis sa création en 2016, de créer une base de données concernant 10 764 diplômés entre détenteurs de licence et master dans différentes filières, a-t-on appris, mercredi, lors de la cérémonie d'installation du nouveau recteur de cette université. Fraichement élu au sein de la nouvelle Assemblée populaire nationale, Mohamed Nemamcha, ancien recteur de l'université de Guelma, a affirmé au cours d'une allocution prononcée à l'occasion, que cet observatoire a réalisé d'importants résultats en matière de connexion de l'université avec son environnement économique. Il a précisé, en ce sens, que cette structure a procédé à rassembler toutes les informations inhérentes aux diplômés ayant créé des microentreprises dans le cadre des différents dispositifs de l'emploi, ajoutant que l'observatoire est composé de différents directeurs de facultés et les collectivités en sus de membres extérieurs en relation avec le secteur professionnel. Il a attesté que cet observatoire suit actuellement la situation de tous les diplômés au point de détenir même leurs numéros de téléphone personnels et leurs adresses mail. Au cours de cette cérémonie, présidée par le secrétaire général du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (Mesrs), Mohamed Salah Seddiki, dans la salle des conférences du nouveau campus universitaire, ce même intervenant a indiqué, en outre, que l'activité de l'observatoire se fait parallèlement à l'élaboration de contrats de partenariat avec différents secteur économiques publics et privés, essentiellement ceux qui activent sur le territoire de la wilaya. Il a, à ce propos, fait remarquer que ces contrats ont besoin d'une dynamisation pour attirer plus de main-d'oeuvre parmi les diplômés de l'université. De son côté, le nouveau recteur de l'université de Guelma, le Dr Salah El Aggoun, a affirmé que l'université va œuvrer à poursuivre les différentes réalisations concrétisées dans le cadre de l'insertion des nouveaux diplômés universitaires en milieu socioprofessionnel, considérant qu'en accompagnant l'essor qu'a connu l'université du 8-Mai-1945 depuis sa création, il y a 30 ans, constitue un atout considérable pour réussir sa mission. La cérémonie d'installation du nouveau recteur, à laquelle a assisté la famille universitaire, a constitué une occasion de revenir sur les différentes réalisations concrétisées, notamment durant les 17 ans de gestion de l'ex-recteur au cours desquelles cette structure est passée du statut de centre universitaire à celui d'université avec un effectif avoisinant actuellement les 17 000 étudiants.

APS